

Distr.: General  
19 July 2011  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثانية عشرة  
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار  
مجلس حقوق الإنسان ١/٥\*

فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

## أولاً - المنهجية وعملية التشاور

١- شكّلت جمهورية فنزويلا البوليفارية، من أجل الإعداد لعملية الاستعراض الدوري الشامل، فريق عمل مشتركاً بين المؤسسات، مؤلفاً من الفروع الخمسة للسلطة العامة، بتنسيق وزارة السلطة الشعبية للعلاقات الخارجية، ما أفضى إلى إجراء حوار داخلي وعملية تشاور اجتماعية مفصّلة، تجسّدت نتائجهما في قالب مدعّم ألا وهو مشروع سيمون بوليفار الوطني للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣<sup>(١)</sup>، الذي يحدد الخطوط الاستراتيجية لتنمية الدولة؛ إذ يركّز على أساس كفالة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين ألهمتهم عقيدة المحرّر سيمون بوليفار، ويعزز استراتيجية اجتماعية جديدة شاملة وتشاركية.

٢- وتشكل المشاركة المسؤولة في عملية صياغة السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها على مختلف مستويات الحكم، بالنسبة إلى الدولة والمجتمع الفنزويلي، مبدأً فاعلاً قائماً على إدماج المستبعدين والحفاظ على مشاركة من كانوا تاريخياً مُدبجين. لذا، فقد أتاحت المشاركة في هذه الآلية، التي استحدثتها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تحقيق هذا المبدأ، بتيسير تعبير المواطنين<sup>(٢)</sup> عن آرائهم بشأن الأساس الذي تركز عليه السياسات العامة باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان.

٣- وكانت الاجتماعات واللقاءات وحلقات العمل التأهيلية هي الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مع السلطات المحلية والمنظمات والحركات الاجتماعية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع الهيئات والكيانات الأخرى التي تتألف منها السلطة العامة.

## ثانياً - السياق

٤- تقع جمهورية فنزويلا البوليفارية في شمال قارة أمريكا الجنوبية؛ ويبلغ عدد سكانها ١٣٢ ٣٨٤ ٢٨ مليون نسمة وتبلغ مساحتها ٩١٦ ٤٥٥ كم<sup>٢</sup>. وهي دولة علمانية ولغتها الرسمية القشتالية، ولغات الشعوب الأصلية هي أيضاً لغات رسمية بالنسبة إلى هذه الشعوب.

٥- وتمتاز فنزويلا بتنوعها البيولوجي الذي يشمل نظاماً بيئياً كالشواطئ والجبال والسهول والصحاري والغابات؛ فضلاً عن كونها دولة كاريبية، فهي أيضاً دولة أندية وأطلسية وأمازونية. فهي تقع بين البلدان الستة الأكثر تنوعاً في القارة الأمريكية.

٦- وتُعد فنزويلا عالمياً قوةً في مجال الطاقة، باعتبارها البلد الذي يملك أكبر احتياطي نفطي، وتتمتع بمسطحات مائية عذبة كبيرة وبحقول غاز طبيعي ومعادن أخرى.

- ٧- ومنذ إجراء العملية الدستورية الأصلية لعام ١٩٩٩، يعيش البلد ثورةً ديمقراطية سلمية نحو بناء الاشتراكية. فقد تعهدت الدولة بالتزام التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المكرّس في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية وفقاً لمبادئ المساواة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.
- ٨- وتشكل فنزويلا دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم على سيادة القانون والعدالة، وتدافع عن قيم الحياة والحرية والعدالة والمساواة والتضامن والديمقراطية والمسؤولية الاجتماعية، وتدافع بوجه عام، عن سمو حقوق الإنسان، وعن الأخلاق، والتعددية السياسية، بوصفها جميعاً قيماً علياً تحكم عملها ونظامها القانوني.
- ٩- وفنزويلا دولة فدرالية لامركزية بالمعنى المكرّس في الدستور، والسيادة فيها للشعب ولا يمكن التنازل عنها لغيره، وهو يمارسها على نحو مباشر بالكيفية المنصوص عليها في الدستور وفي القانون، وعلى نحو غير مباشر بالاقتراع، عن طريق الهيئات التي تمارس السلطة العامة.
- ١٠- وتكفل دولة فنزويلا، بتنفيذ سياسات عامة، تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكرّسة في دستور الجمهورية وجميع الحقوق الأصلية للإنسان.

### ثالثاً - الإطار التشريعي والمؤسسي لحقوق الإنسان

- ١١- يضمن دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية على نحو معمم كفالة حقوق الإنسان بصورة شاملة وغير قابلة للتجزئة، استناداً إلى الاتجاهات الحديثة الناشئة في القانون المقارن وفي المعاهدات الدولية. إذ يكرس الدستور في ١١١ مادة، في الجزء المكرس لمبادئه، وتحديدًا، في الباب الثالث المعنون "في حقوق الإنسان والضمانات، وفي الواجبات"، الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية والثقافية والتعليمية والبيئية وحقوق الشعوب الأصلية.
- ١٢- ويكفل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق هيئات السلطة العامة، التي تُسند إليها اختصاصاتها بصورة حصرية، وتمارسها استناداً إلى مبادئ النزاهة والمشاركة والسرعة والفعالية والكفاءة والشفافية والتعاون والمحاسبة والمسؤولية.
- ١٣- وتُوزع السلطة العامة بين سلطة البلديات وسلطة الولاية والسلطة الوطنية. وتنقسم السلطة العامة الوطنية إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وانتخابية ومواطنة.
- ١٤- وتتألف سلطة المواطن من الهيئات التالية: مكتب أمين المظالم، والنيابة العامة، ومكتب المراقب المالي العام للجمهورية.
- ١٥- ويتولى مكتب أمين المظالم مهمة تعزيز الحقوق والضمانات المقررة في الدستور وفي المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والدفاع عنها ورصد إنفاذها، فضلاً عن مصالح المواطنين المشروعة الجماعية أو الفردية. ويُناط بالمكتب، في إطار ممارسة صلاحياته،

ضمان حسن سير عمل دوائر الخدمات العامة؛ ورفع دعاوى الحماية الدستورية، وإصدار أوامر الإحضار وأوامر حماية البيانات الشخصية وغير ذلك من الإجراءات والموارد اللازمة لممارسة صلاحياته.

- ١٦- ويعمل مكتب أمين المظالم وفقاً للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية<sup>(٣)</sup>.
- ١٧- وتشمل صلاحيات النيابة العامة إقامة الدعاوى الجنائية، وكفالة احترام الحقوق والضمانات الدستورية في الإجراءات القضائية، فضلاً عن الحقوق والضمانات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجمهورية.
- ١٨- ويشكل مكتب المراقب المالي العام للجمهورية الهيئة المعنية بالرقابة والرصد ومراجعة الحسابات في ما يتعلق بالدخل والنفقات والممتلكات العامة والوطنية، فضلاً عن العمليات المتصلة بها.

## رابعاً - أوجه التقدم الرئيسية المحرزة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان

### ألف - استئصال شأفة الفقر

- ١٩- إن فتزويلا، إدراكاً منها للدين الاجتماعي المستحق للمستبعدين الذي خلفته الحكومات السابقة، وتعتبر أن الفقر يشكل أحد عوامل انتهاك حقوق الإنسان، المتفشية عكفت على تنفيذ سياسات عامة رامية إلى استئصال شأفة الفقر في إطار مبادئ العموم والجانبة والمساواة والإدماج والتضامن والإنصاف والعدالة الاجتماعية، التي حددت على نحو حاسم ملامح البرامج التي نفذت هذه السياسات.
- ٢٠- ومن بين الإنجازات التي حققتها دولة فتزويلا في هذا المجال خفض نسبة الأسر المعيشية التي تعاني من الفقر المدقع من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٠، وفقاً للدراسات التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء.
- ٢١- وهذه النتائج هي حصيلة سياسات عامة تهدف إلى تحسين عملية توزيع الدخل والثروة في البلاد؛ وزيادة الحد الأدنى للأجور وقوائم الغذاء للعاملين بأجر والمتقاعدين على التوالي؛ وخفض معدل البطالة باطّراد؛ مما كان له تأثير إيجابي في تحسين القدرة الشرائية لأفراد تلك الأسر المعيشية والحد من عدم المساواة بين فئات السكان.
- ٢٢- ويبرز، في هذا الصدد، استحداث وتنفيذ البرامج الاجتماعية<sup>(٤)</sup> بوصفها استجابة استراتيجية من الدولة لتحقيق فعالية العمل الاجتماعي وضمانها للشعب وإنفاذ حقوق الإنسان الخاصة به، نظراً لاتساع نطاقها.

٢٣- وقد حققت فتزويلا استثماراً اجتماعياً تاريخياً في هذا العقد، زادت قيمته من ١٢ ٤٦٥ ٠٥٤ ٠٠٠ (دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية) في عام ١٩٩٩ إلى ٣٩٣ ٤٧٨ ٠١١ ٠٠٠ (دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية) في عام ٢٠١٠<sup>(٥)</sup> وهي قيمة الاستثمار التراكمي، ونجحت جلياً في مضاعفته في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠.

٢٤- وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، استقر معامل جيني في فتزويلا عند ٠,٣٨٩٨، نقطة، مما يشير إلى أنها أقل بلدان أمريكا اللاتينية من حيث مستوى التفاوت في توزيع الدخل.

٢٥- وأشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن فتزويلا هي أحد أكثر بلدان الإقليم نجاحاً في خفض مستويي الفقر وعدم المساواة في العقد الأخير، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسلّمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأن فتزويلا تحتل المرتبة العاشرة بين أفضل شعوب العالم من حيث التغذية.

٢٦- وقد حققت دولة فتزويلا بنجاح، متقاسمةً المسؤولية مع السلطة الشعبية، الغاية ١ من الهدف الأول للأهداف الإنمائية للألفية، وهي تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥<sup>(٦)</sup>.

## باء - الحقوق المدنية والسياسية

### ١- الحق في الحياة

٢٧- تصون دولة فتزويلا حرمة الحق في الحياة بوصفه أساساً للتمتع بسائر الحقوق وممارستها، وذلك بحظرها عقوبة الإعدام حظراً صريحاً. ويشمل تعزيز حماية هذا الحق مرحلتَي الحمل ونمو الجنين وصحة الأم والطفل ويمتد ليغطي التنمية المتكاملة للإنسان. وقد أثير ذلك على معدل وفيات المواليد، الذي بلغ ٩,١٣ مولوداً لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٠، وعلى العمر المتوقع عند الولادة، الذي يتراوح بين ٧٣ و٩٤ عاماً.

٢٨- ويحظر الدستور التسبب في الاختفاء القسري للأشخاص، والرق أو السخرة، ويُعاقب القانون على الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله، ولاسيما بالنساء والأطفال والمراهقين.

٢٩- ويحمي الدستور حق كل شخص في تسميته باسم شخصي وفي حمل لقي والديه وفي معرفة هويتهما؛ والحق في حرية الدين والعبادة؛ والحق في حرية الضمير؛ والحق في حرية التنقل عبر الإقليم الوطني؛ والحق في ترك الجمهورية والعودة إليها؛ وحق تكوين الجمعيات بأهداف مشروعة؛ وحق التجمّع العام أو الخاص بأهداف سلمية، دون إذن مسبق؛ فضلاً عن أنه يحمي الحق في تقديم التماسات إلى أي هيئة وفي تلقي رد مناسب ووافٍ. وقد أنشئت لهذا الغرض في الهيئات العامة مكاتب لخدمة المواطنين.

## ٢- حق المواطن في الأمن

٣٠- يشكل أمن المواطن إحدى القيم العليا التي تحكم نوعية حياة الفنزويليين، وكفالتة مهمة مُلزِمة للدولة. وعلى مر التاريخ، كان أحد أكثر العوامل تأثيراً في إحساس السكان بانعدام الأمن متصلاً بوجود أجهزة الشرطة المتنوعة وبأدائها وعملها العام. لذا، فقد رأت دولة فنزويلا أن من المهام التي لا يمكن إرجاؤها إجراء عملية إعادة تنظيم للنظام الشرطي، ذلك أنه كان الأداة التي استخدمتها الحكومات السابقة لقمع أكثر الأشخاص استبعاداً والسيطرة عليهم.

٣١- ولهذا الغرض، أُنشئت في عام ٢٠٠٦ اللجنة الوطنية للإصلاح الشرطي<sup>(٧)</sup>، التي صدر لها تكليف بإنشاء نموذج شرطي جديد يتواءم مع القواعد الدستورية، ومع المبادئ الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، ومع مقتضى المساواة في الالتحاق بالخدمة الشرطية والاستفادة من خدماتها.

٣٢- وقد أفضى العمل العلمي الدؤوب الذي اضطلعت به اللجنة الوطنية للإصلاح الشرطي إلى إجراء تشخيص بالغ الدقة لسِمات أفراد الشرطة؛ وتحليل إحصائيات الضحايا؛ وإجراء مشاورات عامة بشأن مطالب المجتمع المحلي في ما يتعلق بهذا الموضوع، وتحديد مجموعة من التوصيات بهذا الشأن، مما مهّد الطريق في عام ٢٠٠٩ لاعتماد القانون الأساسي للخدمة الشرطية وجهاز الشرطة الوطنية البوليفارية<sup>(٨)</sup>، ومدونة قواعد السلوك للموظفين المدنيين أو العسكريين الذين يؤدون مهام شرطية على الصعيد الوطني وعلى صعيدي الدولة والبلديات<sup>(٩)</sup>.

٣٣- واستناداً إلى السياسة العامة السالفة الذكر، نفذت الدولة، في أواخر عام ٢٠٠٩، الخطة الشاملة لمنع الجريمة وضمان أمن المواطن، التي تتوخى التدابير التالية: ١- إنشاء النظام الوطني لمنع الجريمة؛ ٢- وإنشاء نظام الشرطة المتكامل؛ ٣- وتشكيل جهاز الشرطة الوطنية البوليفارية؛ ٤- وتحقيق تحول في أوضاع أفراد شرطة الدولة والبلديات؛ ٥- وتوطيد نظام الاتهام الجنائي في محكمة الضمانات على نحو مطّرد وغير ذلك من الإصلاحات التشريعية؛ ٦- ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ ٧- واستحداث خطة إضفاء الطابع الإنساني على نظام السجون.

٣٤- وبهذه الخطة، أُنشئت، في إطار برنامج 'الجامعة الأم' (Misión Alma Mater)، الجامعة الوطنية التجريبية للعلوم الأمنية<sup>(١٠)</sup>، التي تخرّج منها ٢٢٢ ٤ موظفاً نجحوا في الالتحاق بجهاز الشرطة الوطنية البوليفارية الذي أنشأته الدولة أيضاً<sup>(١١)</sup>، فنجحت الدولة بذلك في تحقيق معدل ملاك الشرطة وفقاً للمعايير الدولية وهو ٣,٦ "شُرطيين لكل ١٠٠٠ نسمة".

٣٥- ويشكل جهاز المائي عام لأمن المواطن خطة وطنية النطاق نُفذت في عام ٢٠١٠، وفقاً للхарطة الوطنية للجريمة، ويعمل فيه أفراد من الشرطة الوطنية التابعة للدولة والشرطة المحلية وشرطة المجتمعات المحلية، بدعمٍ من القوات المسلحة الوطنية البوليفارية.

٣٦- وتبرز، في هذا السياق، مسألة نزع سلاح السكان<sup>(١٢)</sup> والمكافحة المباشرة للاتجار بالمخدرات، إذ حفز البلد في عام ٢٠٠٩ على تنفيذ برنامج "فنغرس قيماً للحياة" (*Sembrando Valores para la Vida*)، الذي قدم التدريب في مجال الوقاية من المخدرات<sup>(١٣)</sup> لـ ١٠٦ آلاف مستشار في المجتمعات المحلية؛ كما حفز في عام ٢٠١١ على تنفيذ برنامج "جهاز المائتي عام لأمن المواطن يزور المدارس" (*Dibise Va a las escuelas*)، الهادف إلى عقد حلقات عمل في مجال الوقاية تتيح خفض مستوى تعاطي المخدرات إلى أدنى حد ممكن الإنذار المبكر في جميع المؤسسات التعليمية.

٣٧- ووفقاً للدراسة الاستقصائية الوطنية السابعة لأمن المواطن في الحضرة<sup>(١٤)</sup>، في عام ٢٠١٠ انخفض عدد الأسر المعيشية التي وقعت ضحايا جرائم ما بنسبة ١٥,٩ في المائة عن عام ٢٠٠٩، بينما انخفض عدد المجرمين في البلد بنسبة ١٨,٥ في المائة.

### ٣- حماية الأشخاص من الكوارث الطبيعية

٣٨- أتمت عملية التحوّل الحضري في فتزويلا منذ عام ١٩٥٠، بنمو سريع غير مخطّط له، شجّع عليه النموذج الاقتصادي القائم على إيرادات البترول. وأسفرت الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى عن استيطان ما لا يُعد ولا يُحصى من الأسر المعيشية حول هذه المدن. وقد أدى هذا الظرف، مضافاً إليه أكثر من نصف قرن من الافتقار إلى سياسات عامة تتسم بالفعالية والكفاءة في مجال الإسكان، إلى تهديد حق مئات الأسر في الحياة وفي السلامة على نحو مستمر.

٣٩- ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، شهد الإقليم الوطني كله أحد أعزّر مواسم الأمطار في هذا العقد، ومع تشبّع الأراضي، نتيجة الإشكالية البيئية، حدثت انهيارات أرضية وفيضانات نهريّة وهيئية وسيول، أثرت أساساً على هذه الفئات الأسرية، التي ظلت بلا مأوى تعيش فيه.

٤٠- وفي مواجهة هذا الظرف الطارئ، وبغرض معالجته على نحو منهجي شامل لا بصورة مؤقتة، طلبت السلطة التنفيذية الوطنية اعتماد قانون تمكيني بهذا الشأن. وبنفاذه، كفلت دولة فتزويلا على الفور لتلك الفئة الاحتياجات الأساسية، فأنشأت بذلك نظاماً قانونياً في هذا المجال، واستحدثت أيضاً البرنامج الفتزويلاي الكبير للإسكان.

٤١- وهكذا، نشأ حق للمواطن لا ينص عليه دستور جمهورية فتزويلا البوليفارية صراحةً، لكنه، بموجب المادة ٢٢ منه، حق أصيل للأشخاص كافة، وهو الحق في مأوى لائقة تُنشأ خصيصاً لتقديم رعاية شاملة إلى السكان في حالات الطوارئ، وينظّم هذا الحق بموجب قانون خاص<sup>(١٥)</sup>.

### ٤- الحق في حرية التعبير وحرية الاطلاع على المعلومات

٤٢- يكفل دستور جمهورية فتزويلا البوليفارية حرية التعبير دون أي رقابة عليها، على أن يتحمّل من يمارسها المسؤولية كاملة عن كل ما يعبر عنه. ويعترف الدستور، بالمثل، بالحق في الاطلاع دون رقابة على معلومات صحيحة، مناسبة، وموضوعية.

٤٣- وحمايةً لإعمال هذين الحقين، أنشأت الدولة هيئات تحكم ممارستهما وتنظيمها<sup>(١٦)</sup> وسنت قوانين في هذا المجال، من أبرزها قانون الوسائط<sup>(١٧)</sup>، المتعلق بنشر الرسائل الإعلامية واستقبالها، الذي يهدف إلى تحديد المسؤولية الاجتماعية لمقدمي الخدمات الإذاعية والتلفزيونية، وموردي الوسائط الإلكترونية، والمعلنين، والمنتجين الوطنيين المستقلين، والمستخدمين، من أجل تعضيد التوازن الديمقراطي بين واجباتهم وحقوقهم ومصالحهم، بغرض تعزيز العدالة الاجتماعية والإسهام في تأهيل المواطنين وفي تحقيق ديمقراطية الأمة وسلامها وإنفاذ حقوق الإنسان الخاصة بها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

٤٤- وفي ظل هذا الإطار التشريعي، حققت دولة فنزويلا فعالية ممارسة هذه الحقوق عن طريق ما يلي: ١- استحداث ٢٢٥ ١ من الوسائط الإعلامية البديلة والخاصة بالمجتمعات المحلية، إلى جانب الوسائط الإعلامية التجارية والعامّة القائمة؛ ٢- إنشاء ٢٤٤ محطة للمجتمعات المحلية في البلد بأسره؛ ٣- منح محطات البث على موجة التضمين الترددي (FM) المملوكة لأصحاب الأعمال في قطاع الاتصال الاجتماعي ١٣٩ امتيازاً، ممّا أدى إلى ارتفاع عدد المحطات إلى ٤٦٩ محطة على الصعيد الوطني؛ ٤- زيادة الامتيازات التي تُمنح لمحطات البث على موجة التضمين الترددي المملوكة للدولة<sup>(١٨)</sup> بنسبة ١٠ في المائة؛ ٥- منح قنوات التلفزيون التجارية ٣٢ امتيازاً؛ ٦- إنشاء ٣٧ قناة تلفزيونية مجتمعية في البلد بأسره<sup>(١٩)</sup>.

## ٥- حق المواطن في المشاركة في الشؤون العامة وحق الاقتراع

٤٥- شهدت فنزويلا أزمة في ما يتعلق بنظام التمثيل الديمقراطي المقرّر في دستور عام ١٩٦١، وهو في الواقع نظام احتكاري من جانب الأحزاب السياسية ويتسم بالتخلف المطلق من حيث تحقيق مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة.

٤٦- وتكرّس بدستور جمهورية فنزويلا البوليفارية، على نحو معمم نموذج الديمقراطية التشاركية، التي يشترك فيها الشعب في تحمّل المسؤولية ويؤدي دوراً رائداً، مما أفضى إلى تعديل جوهرى للممارسة الانتخابية، التي تنطلق من إقرار مفهوم الاقتراع كحق، حتى تكريس أشكال جديدة من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية<sup>(٢٠)</sup>، بل تشمل استحداث فرع جديد في السلطة العامة، ألا وهو السلطة الانتخابية، أنيط به ضمان فعالية ممارسة هذه الحقوق.

٤٧- وفي هذا الصدد، تبرز مشاركة الشعب الفنزويلي منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٠ في ١٥ عملية انتخابية<sup>(٢١)</sup>، مرهنّاً بذلك على تفانيه في سبيل الديمقراطية وعلى إعادة تأكيد سيادته وحقه في تقرير مصيره بالاقتراع الحر السري العام. وتشكل هذه العمليات الانتخابية مؤشراً واضحاً على التعددية السياسية والممارسة الكاملة للحريات السياسية التي يتمتع بها الفنزويليون؛ وقد سلّم بذلك كل من مركز كارتر، ومنظمة الدول الأمريكية، ومئات المنظمات الاجتماعية الوطنية والدولية التي حضرت تلك العمليات كجهات مراقبة<sup>(٢٢)</sup>.

- ٤٨ - وعلى غرار ذلك، تبرز مشاركة الشعب الفنزويلي الرائدة في تنظيمه في ٢٣٥ ٤١ مجلساً محلياً، وفي العدد نفسه من المناطق الإدارية المالية (مصارف البلديات سابقاً)، وفي ٢٩٠ ٣١٩ جمعية مسجلة، و٥٢ مصرفاً في البلديات. وقد أُجري، فضلاً عن ذلك، ما لا يُعد ولا يحصى من المشاورات العامة، وعمليات ممارسة العمل البرلماني في الشارع، واجتماعات المواطنين، والجلسات الرامية إلى تحديد موقف الشعب المشرّع.
- ٤٩ - كما يتجلى تكريس النظام القانوني النافذ برمته لحق المواطن في المشاركة<sup>(٢٣)</sup>.

## ٦- اللجوء إلى القضاء

- ٥٠ - يتألف نظام القضاء<sup>(٢٤)</sup> في فنزويلا من محكمة العدل العليا، و١٧٩ ١ محكمة في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛ والنيابة العامة المؤلفة من ٨٥٢ ١ وكيل نيابة في جميع مكاتبها؛ و٨٧٣ أمين مظالم؛ وهيئات التحقيق الجنائي وهيئات المساعدة؛ والموظفين العاملين فيها؛ ونظام السجون؛ والوسائل البديلة للقضاء؛ والمواطنين الذين يشاركون في هذا النظام؛ والمحامين المصرّح لهم بممارسة المهنة<sup>(٢٥)</sup>.
- ٥١ - وفي هذا السياق، تكفل دولة فنزويلا للأشخاص كافة حق اللجوء إلى الهيئات القضائية من أجل إنفاذ حقوقهم ومصالحهم، بما فيها الجماعية والفردية، وحماتها بفعالية وبالجمان<sup>(٢٦)</sup>.
- ٥٢ - ولم يقتصر تفسير السلطة القضائية للجوء إلى القضاء على الجانب الإجرائي البحت فحسب، بل فسرتها بوصفها الأساس لسياسة إدماج عامة ضرورية، ترمي إلى استحداث وإقرار اختصاصات جديدة لمحاكم اجتماعية، تمتاز باعتماد الوساطة مبدأً يهدف إلى الفيكاك من نموذج الإجراءات الخطية، الذي يحكمه شدة التقيّد بالشكليات وهو ما يجرده من الطابع الشخصي.
- ٥٣ - ويبرز من بين هذه الاختصاصات في الإقليم الوطني كله الاختصاص بالأطفال والمراهقين، وتباشره ما مجموعه ١٦٤ محكمة<sup>(٢٧)</sup>؛ والاختصاص بحماية المرأة من أجل حياة خالية من العنف، وتباشره ٣٨ محكمة؛ والاختصاص بالقانون الزراعي، وتباشره ٢١ محكمة؛ والاختصاص بقطاع العمل الذي شهد زيادة وتباشره حالياً ما مجموعه ٣٣٥ محكمة، انطلاقاً من فهم التوفيق بوصفه مبدأً أساسياً لتحقيق السلم في هذا القطاع، فضلاً عن كونه أسلوب عمل.
- ٥٤ - وبدأت محكمة العدل العليا منذ عام ٢٠٠٧ تنفيذ برنامج المحاكم المتنقلة، الذي تُنظّم عن طريقه زيارات إلى مجتمعات محلية شتى في البلاد، وتُجرى دراسات بهدف تحديد وجود قانون منظم في الأحياء يتيح فهم الوسط الاجتماعي، وتحديد الأشكال الأولية للقانون، علماً بأن مبدأ الإنصاف يُطبق تطبيقاً مباشراً فيها. وفي عام ٢٠١٠، أجرى البرنامج ما مجموعه ٧٧٣ ١٠ استشارة.
- ٥٥ - ومن منظور الاختصاص القضائي المحض، تنعكس إمكانية اللجوء إلى القضاء جليةً في ما يُقدم من طلبات مراجعة الدستور، والمطالبات بالحقوق الجماعية والمصالح الفردية، ودعوى الحماية الدستورية، وكذلك في القرارات المهمة الصادرة عن محكمة العدل العليا من أجل كفالة ممارسة حقوق الإنسان<sup>(٢٨)</sup>.

٥٦ - وكفالةً لفعالية أعمال هذا الحق، فقد أجرت السلطة القضائية عمليات إعادة هيكلة وتقييم وتدريب، أتاحت تزويدها ما مجموعة - ١ ٩١٠ قضاة في الوقت الراهن<sup>(٢٩)</sup>، أي بمعدل - ٦,٦ قضاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة تحديداً.

٥٧ - كما تمتلك السلطة القضائية منصةً تكنولوجية تكفل للمتقاضين كفاءة الإجراءات وشفافيتها. وقد أفضى ذلك إلى ترتيب فتزويلا كثاني أحدث بلدان أمريكا اللاتينية وأكثرها تقدماً من الناحية التقنية<sup>(٣٠)</sup>.

٥٨ - وأنشأت النيابة العامة، من جانبها، مكاتب ادعاء عام متخصصة في قضية العنف الجنساني؛ وعيّنت مدعين عامين مختصين بنظام السجون، مهمتهم كفالة احترام حقوق الإنسان للمحرومين من الحرية؛ كما أنشأت مكاتب ادعاء عام في البلديات، من بين صلاحياتها تكثيف الاتصال بكل مجتمع محلي وتكثيف التواصل معه.

## جيم - الحقوق الاجتماعية والثقافية والبيئية

### ١ - الحق في الغذاء

٥٩ - تشكل فتزويلا، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)<sup>(٣١)</sup>، خامس بلد في العالم يعترف صراحةً بالحق في الغذاء في تشريعاته الوطنية<sup>(٣٢)</sup>.

٦٠ - وكفالةً لهذا الحق، حفّزت دولة فتزويلا على تنفيذ برامج تغذية وشبكات لتوزيع المواد الغذائية بأسعار عادلة في جميع أنحاء البلد، عن طريق كل من شركة إنتاج وتوزيع المواد الغذائية، والشركة الفنزويلية للمواد الغذائية، وأسواق المائي عام، وأسواق المواد الغذائية، ومؤسسة برنامج المواد الغذائية الاستراتيجية.

٦١ - وأسفر تنفيذ هذه السياسات خلال هذا العقد عن إطعام خمسة ملايين فنزويلي يومياً بالبحان، ما بين أطفال، وبالغين كبار، وأشخاص يعيشون في الشوارع، عن طريق برامج مثل برامج التغذية المدرسية<sup>(٣٣)</sup> ودور التغذية. ونجحت الدولة، بالمثل، في خدمة ١٢ مليون نسمة غذائياً بدعم شبكة أسواق المواد الغذائية في شتى أنحاء الإقليم الوطني.

٦٢ - وأدى ذلك إلى بلوغ الاستهلاك اليومي من الغذاء للمواطن الفنزويلي ٢ ٧٩٠ ألف سعة حرارية، ما يمثل زيادةً بنسبة ٤٠ في المائة بالنسبة إلى عام ١٩٩٨.

٦٣ - وانخفض معدل سوء تغذية الأطفال في فتزويلا بنسبة ٥٨ في المائة، من ٧,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩<sup>(٣٤)</sup>، مما يجعلها من بين دول أمريكا اللاتينية الخمس ذات أقل نسب سوء تغذية في صفوف الأطفال حتى سن الخامسة.

٦٤ - وأدرجت الفاو، في تقريرها لعام ٢٠١٠، فتزويلا في الفئة الثانية من البلدان التي تحظى بمستوى مرتفع من الأمن الزراعي الغذائي، وهو ما يعكس نجاح السياسات الوطنية في

مجال إمكانية الحصول على المواد الغذائية وتوزيعها. وقد حققت فترويلا الغاية المتعلقة بهذا المجال للأهداف الإنمائية للألفية، وتعمل حالياً على صوغ استراتيجيات ترمي إلى خفض مؤشر الجوع إلى صفر.

## ٢- الحق في التعليم

٦٥- التعليم في فترويلا حق من حقوق الإنسان وواجب عليه<sup>(٣٥)</sup>. وتتولى الدولة بجميع مراحلها وأنماطه، مُتقاسمةً المسؤولية مع الأسرة والمجتمع، كمهمة مُلزِمة وذات أهمية قصوى، بوصفه أداة المعرفة العلمية والإنسانية والتكنولوجية التي تُعينها على تحقيق أهدافها الخاصة.

٦٦- ومن أهم السياسات والإجراءات التي نفذتها الدولة في هذا العقد كفاءةً لتكافؤ فرص التعليم ما يلي: ١- إلغاء رسوم القيد في المراكز التعليمية الرسمية في جميع مراحل التعليم وأنماطه حتى المرحلة السابقة للتعليم الجامعي؛ ٢- بناء منشآت مادية وصيانة المنشآت القائمة<sup>(٣٦)</sup>، فضلاً عن تقديم الرعاية الشاملة إلى الطلاب، عن طريق يوم دراسي كامل من ثمان ساعات يومياً، وخدمات الرعاية الطبية والإشراف الغذائي؛ ٣- الاستثمار المُطرد في هذا المجال، فقد كانت نسبته دون ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام ١٩٩٩، وزادت في عام ٢٠١١ إلى ما يربو على ٦,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافةً إلى ما يُخصص لوزارة السلطة الشعبية للتعليم ووزارة السلطة الشعبية للتعليم الجامعي من استثمارات<sup>(٣٧)</sup>؛ ٤- تعزيز المناهج الدراسية مع إدراج الحوار المكتملة التالية فيها: البيئة والصحة المتكاملة، والثقافة، والعمل التحرري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحر، واللغة، وحقوق الإنسان، وثقافة السلام والسيادة، والدفاع الشامل عن الدولة؛ ٥- حفز المعلمين من أجل تحديث معارفهم وتأهيلهم مهنيًا، فضلاً عن تحقيق الاستقرار لهم في ممارسة مهامهم؛ ٦- إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بإنشاء هياكل أساسية لهذا الغرض وتهيئة أحوال تتيح لهذه الفئة من السكان الفرص ذاتها؛ ٧- توفير التعليم الجامعي في البلديات والاعتراف باستقلال الجامعات؛ ٨- تطوير العلم والتكنولوجيا والرياضة ووسائل الترفيه بوصف ذلك إحدى سياسات التعليم والصحة العامة.

٦٧- وقد أتاحت هذه السياسات كسر حلقة الظلم الاجتماعي، فأنشأت بذلك معلماً بارزاً يتعلق باستحداث نظام تعليم جديد<sup>(٣٨)</sup>، يضع برامج تقليدية<sup>(٣٩)</sup> وغير تقليدية ليوسّع بذلك نطاق العرض التعليمي بجميع مراحلها وأنماطه.

٦٨- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى النموذج البديل لتعليم الكبار، الذي يُطبق عن طريق تنفيذ برامج 'روبينسون الأول والثاني'، و'ريباس'، و'سوكري'. ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين صفوف البالغين الكبار من السكان في فترويلا حالياً ٩٥ في المائة<sup>(٤٠)</sup>، ممّا يشير إلى أنها تدخل ضمن مجموعة البلدان الحالية من الأمية.

٦٩- وتوضح بيانات الالتحاق بالمدرسة، تحقيق نتائج إيجابية في ما يتعلق بتوسيع نطاق القيد المدرسي في جميع مراحل التعليم وتوطيده. فقد بلغ عدد المقيدون في مراحل التعليم في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٧,٧ ملايين طفل ومراهق وشاب، أي بزيادة بنسبة ٢٤ في المائة في الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠؛ وعلى غرار ذلك، ارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدرسة بنسبة ٢٨ في المائة في التعليم الأولي، و٧ في المائة في التعليم الابتدائي، و٢٤ في المائة في التعليم المتوسط، و٩٨ في المائة في التعليم المتوسط (في التخصص العلمي والتخصص في العلوم الإنسانية). وبلغ متوسط معدل التسرب من المدرسة في المرحلة الابتدائية نسبة ٢ في المائة في الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠، بينما كان متوسط هذا المعدل في العقد الماضي ٥ في المائة، أي أنه انخفض بمقدار ثلاث نقاط مئوية، كما انخفض متوسط معدل التسرب من المدرسة في المرحلة الثانوية في الفترة ذاتها بمقدار سبع نقاط مئوية عن العقد الماضي<sup>(٤١)</sup>.

٧٠- ومن السياسات الأخرى المؤثرة في هذا القطاع تلك المتعلقة بـ"مشروع كانايمي التعليمي"<sup>(٤٢)</sup> (Proyecto Educativo Canaima)، الذي نجح في طوره الأول في توزيع ٧٤٣ ألف جهاز حاسب آلي في المدارس الوطنية والخاصة والتابعة للدولة، باعتباره الدعامة الأساسية في تحقيق محور الأمية التكنولوجية. وفي هذا الصدد، يبرز للعيان إنشاء ٢٢٥٠ مركزاً بوليفارياً للمعلوماتية والتقنيات الحاسوبية، يستفيد منه أكثر من ستة ملايين طالب في نظام التعليم الوطني بأسره.

٧١- وقد أبرزت دولة فنزويلا الأهمية الاستراتيجية للتعليم الجامعي بوصفه مجالاً مفتوحاً للتأهيل الدائم للجميع من أجل كفالة مشاركة المجتمع في عملية التحوّل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للبلاد. وفي هذا الإطار، أنشئت وزارة التعليم العالي في عام ٢٠٠٢. ومنذ اعتماد القانون الأساسي للتعليم في عام ٢٠٠٩، أصبح اسم هذه الهيئة وزارة السلطة الشعبية للتعليم الجامعي.

٧٢- وتعميماً لفرص التعليم الجامعي، وضعت الحكومة خطة من أجل توفيره في البلديات ونفذتها، بالاتصال الوثيق مع المجتمعات المحلية. وتلتقي فكرة توفير التعليم الجامعي في البلديات بالسعي إلى تحقيق التوازن الإقليمي<sup>(٤٣)</sup> وقد كانت أحد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية الناظمة لسياسة تعميم التعليم الجامعي التي حددها الحكومة سعيًا منها إلى تحقيق أسس درجات السعادة الاجتماعية والرفاه.

٧٣- ويهدف هذا المسعى، في جانب منه، إلى تقريب الجامعة إلى محال إقامة السكان من أجل فتح باب التعليم الجامعي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الالتزامات الأسرية أو الإمكانيات المادية أو الوضع المهني. فتقترب الجامعة بذلك إلى المجتمعات المحلية لتتيح فرصة الالتحاق بها للعاملين، ولمن عليهم الاعتناء بأبنائهم، ومن لا يستطيعون التنقل بعيداً عن منازلهم، ومن يعيشون بمنأى عن المراكز الحضرية الكبرى، ممّا يكفل للجميع الحق في التعليم.

٧٤- ويتيح هذا التقارب بين الجامعات والمجتمعات المحلية فرصة حقيقية لتعميم التعليم الجامعي، ومن ثم، كفالة مشاركة السكان كافة في إنتاج المعرفة وتحويلها ومواءمتها اجتماعياً بوصفها السبيل لبناء مجتمع اشتراكي يمتاز بتوخي قيم الأخلاق والتضامن والديمقراطية الرائدة وبنموذج إنتاجي جديد و باحترام حقوق الإنسان.

٧٥- وفي عام ٢٠١٠، اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تقاريرها بفتزويلا بوصفها خامس أكبر بلدان العالم من حيث إجمالي معدل القيد في التعليم الجامعي، إذ بلغ ٨٥ في المائة، وثاني بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٦- وسجل عام ٢٠١٠ في ما يتعلق بمؤسسات التعليم الجامعي ما مجموعه ١٧٢ مؤسسة، منها ٧٧ مؤسسة رسمية و ٩٥ مؤسسة خاصة. أما عن عدد المقيدون في هذا القطاع، فيرتفع إلى ٢٢٩٣٩١٤ طالباً، منهم ٣٢٧ ١٨٤ ٢ طالباً في المرحلة السابقة للتخرج و ١٠٩ ٥٨٧ طالباً في مرحلة الدراسات العليا<sup>(٤٤)</sup>. وبحسب المؤسسة التعليمية، يشكل المسجلون في المؤسسات الرسمية نسبة ٧٠,٣ في المائة، بينما يشكل المسجلون في المؤسسات الخاصة ٢٩,٧ في المائة.

### ٣- الحق في الصحة

٧٧- تحكم مبادئ العموم والإنصاف والتضامن والمجانية والمشاركة والانتماء المتعدد الأعراق والثقافات سياسات الصحة التي استحدثتها دولة فتزويلا. وفي ما يلي سرد للاستراتيجيات التي اعتمدها الدولة لإنفاذ هذه السياسات: ١- توسيع تغطية الخدمات الصحية وتوظيفها على نحو ملائم وبالمجان؛ ٢- خفض معدل وفيات الأمهات والمواليد ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ ٣- تعزيز الوقاية من الأمراض وتعزيز مكافحتها؛ ٤- تشجيع الأمن والسيادة الصيدلانية؛ ٥- زيادة الوقاية من الحوادث وأعمال العنف؛ ٦- تحسين تدابير الوقاية من تعاطي المخدرات إلى أفضل مستوى ممكن وضمان العلاج وإعادة التأهيل للسكان المتأثرين.

٧٨- وفي عام ٢٠٠٣، استحدثت برنامج 'داخل الأحياء'<sup>(٤٥)</sup> (Barrio Adentro)، تلبيةً للاحتياجات الاجتماعية والصحية الرئيسية لسكان المناطق الشعبية والمناطق التي يتعذر الوصول إليها، الذين حرّموا من ممارسة هذا الحق.

٧٩- وقد أعاد هذا البرنامج لفتزويلا فلسفة الرعاية الصحية الأولية وأهدافها ويعمل حالياً بأنماط شتى كالتالي: 'برنامج داخل الأحياء الأول' (Barrio Adentro I)، الذي يُعنى باستحداث نظام الرعاية الصحية الأولية؛ و'برنامج داخل الأحياء الثاني' (Barrio Adentro II)، الذي يوسع نطاق الخدمات الطبية والتشخيصية عن طريق مراكز التشخيص الشامل ومراكز إعادة التأهيل الشاملة ومراكز التكنولوجيا المتطورة؛ و'برنامج داخل الأحياء الثالث' (Barrio Adentro III)، ويهدف إلى تعزيز شبكة المستشفيات.

٨٠- وفي عام ٢٠٠٦، بدأ تنفيذ 'برنامج داخل الأحياء الرابع' وافتتحت مراكز متخصصة كمستشفى القلب للأطفال، الذي رفع مستوى القدرة على تقديم خدمات الرعاية في مجال طب قلب الأطفال على نحو جلي، إذ ارتفع عدد الحالات الحاصلة على هذه الرعاية من ١٤١ حالة في عام ١٩٩٨ إلى ٦٠٠ حالة سنوياً في الوقت الراهن، ويمتد عمل المستشفى في هذا التخصص ليشمل رعاية الأطفال من بلدان أخرى في المنطقة.

٨١- وفي إطار آلية برنامجي 'داخل الأحياء' الأول والثاني، وضع البلد في متناول المجتمعات المحلية ١٧٢ ٦ عيادة شعبية، و٥٣٣ مركز تشخيص شامل، و٥٧٠ مركز إعادة تأهيل شاملة، و٣١ مركز تكنولوجيا متطورة، تُجرى فيها بالجان فحوصات بالغة التعقيد، و٧٨١ ٤ وحدة طب أسنان على الصعيد الوطني، و٤٥٩ عيادة شعبية لطب العيون، فأمكن إجراء ما مجموعه ٢٨٤ مليون استشارة حتى عام ٢٠١٠، وتوفير ٦٠ طبيباً لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.

٨٢- وفي إطار 'برنامج داخل الأحياء الثالث'، قدمت المستشفيات خدمات الرعاية إلى سبعة ملايين مريض في استشارات الطوارئ، وستة ملايين مريض في استشارات العيادات الخارجية، وأجري أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ تدخل جراحي، مما أتاح تحسين الحالة الصحية للسكان بوجه عام.

٨٣- ويشكل توسيع نطاق الرعاية المقدمة إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إحدى السياسات الأخرى المهمة في هذا المجال<sup>(٤٦)</sup>. من أبرز الإنجازات، في هذا الصدد، مشاركة الحركات الاجتماعية والمجتمعات المحلية؛ وتعميم إمكانية الحصول على العلاجات المضادة لفيروسات النسخ العكسي<sup>(٤٧)</sup> والأدوية المضادة للعدوى الانتهازية بالجان؛ وتوفير بدائل لبن الأم للرضع حتى إكمال العام الأول؛ وإمكانية فحص سلامة الدم بالجان؛ وتحديث قواعد الرعاية الصحية. وقدمت خدمات الرعاية إلى ٣٧ ٨٢٥ شخصاً، وكذلك في ١ ٢٥٠ حادثاً من حوادث العمل، ونُفذ ٨٥ مشروعاً وقائياً، وزيدت ميزانية هذه المشاريع.

٨٤- وتحققت، فضلاً عن ذلك، الإنجازات التالية: ١- التطعيم المجاني للسكان، وبخاصة الأطفال؛ ٢- إنشاء مشروع 'خوسيه غريغوريو إيرنانديث' من أجل كفالة إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الصحية، بتقديم خدمات الرعاية إلى ١٣ ٠٧٢ شخصاً في كل منزل، وإلى ١٦ ٦٧٢ شخصاً مستفيداً حصلوا على أجهزة وأدوات، في مرحلة ثانية من المشروع؛ ٣- استحداث مشروع 'المعجزة' (Milagro) المنشأ من أجل إجراء تدخلات جراحية في طب العيون، وقد أُجريت ١٢٥ ٢٤٧ ١ عملية جراحية في الأعوام الخمسة الأخيرة، بمتوسط ٥٤٣ ٢٤٩ عملية جراحية سنوياً<sup>(٤٨)</sup>.

٨٥- ويتلقى ٢٤ مليون فنزويلي حالياً، ما يمثل ٨٠ في المائة من السكان، خدمات الرعاية الصحية بالجان في ما مجموعه ١٣ ٥١٠ مراكز للصحة العامة.

## ٤- الحق في الثقافة

٨٦- استهلت دولة فنزويلا منذ عقد من الزمن، عمليةً جدليةً شاركت فيها أكثر الأوساط الثقافية تنوعاً. فأصبح هذا الحق الذي حُجِبَ عن الفنزويليين بقصره على نُحُبِ بعينها حقاً يمارسه الفنزويليون جميعاً، عندما وعوا دوره الخلاق الوطني الرائد. وقد أتاح تعزيز المؤسسات في هذا المجال<sup>(٤٩)</sup> توطيد مشاريع متصلة به وإعادة تأسيس الثقافة في أطر مؤسسية، مع إضفاء طابع ديمقراطي على المكتبات.

٨٧- وتتحلى نتائج هذه السياسات في ما يلي: ١- تنفيذ ١١٨ ١٠ نشاطاً ثقافياً خلال عام ٢٠١٠، شارك فيها ١١٢ ٦٣ فناناً شعبياً بمساعدة ١٢٧ ٧٨٢ مواطناً، مما يُعدّ أنجح برنامج ثقافي في تاريخ فنزويلا<sup>(٥٠)</sup>؛ ٢- إنشاء ٢٤ مطبعة بهدف إشاعة الكتاب بوصفه أداة تحول في وعي المواطن الفنزويلي؛ ٣- وإنشاء مدينة السينما<sup>(٥١)</sup>؛ ٤- فتح ١٤٤ قاعة عرض سينمائي في المجتمعات المحلية، على الصعيد الإقليمي والمؤسسي؛ ٥- إنشاء ٥٢ فرعاً من مؤسسة مكتبات الجنوب، فضلاً عن تنظيم مهرجانات دولية للكتاب؛ ٦- استحداث 'جائزة محرّر التفكير النقدي' التي يقدمها المركز الوطني للتاريخ.

٨٨- وأنشئ أيضاً في الإقليم الوطني ٢٥ متحفاً ومعرضاً فنياً، وثلاثة مجتمعات أثرية، و١١ داراً للتنوع الثقافي. وبتنفيذ مشروع الثقافة ومنح درجة الليسانس في التربية، في تخصص التنمية الثقافية، أمكن تخريج ناشطين ثقافيين يغطون بالفعل نسبة ٩٨ في المائة من البلديات، فضلاً عن مجتمعات الشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي.

٨٩- وتجدر الإشارة بوجه خاص في هذا المجال إلى النظام الوطني لأوركسترا الشباب والأطفال في فنزويلا، الذي يشكل أحد أكبر الأعمال الاجتماعية الرامية إلى تحقيق الإدماج التي اضطلعت بها الحكومة البوليفارية، إذ يكرّس هذا العمل إنقاذ الأطفال والشباب تربوياً ومهنياً وأخلاقياً من الضياع بتعليم الموسيقى وممارستها الجماعية، ويهدف إلى تدريب أضعف فئات السكان في البلاد ومنع استبعادهم واستيعابهم في المجتمع. ونظراً لتعزيز هذا النظام في هذا العقد، بات لدى فنزويلا حالياً ١١ فرقة أوركسترا على الصعيد الوطني و١٣ فرقة وليدة، بمشاركة آلاف الأطفال والمراهقين في جميع أرجاء البلاد في العقد الأخير.

## ٥- إمكانية الحصول على العلم والتكنولوجيا

٩٠- شددت دولة فنزويلا على تعميم ونشر استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين فئات السكان كافة، وبخاصة الفئات المستبعدة. وقد هدفت الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة في هذا المجال إلى هيكلية النظام الوطني للعلم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز الثقافة العلمية وفقاً للمادة ١١٠ من الدستور.

٩١- ويشكل ساتل سيمون بوليفار أحد الإنجازات البالغة الأهمية التي حققتها دولة فنزويلا في هذا المجال. وقد مثل إطلاق الساتل 'فينيسات-١' معلماً بارزاً على طريق تطوير

الاتصالات السلكية واللاسلكية في بلدنا. وبمناى عن الطفرة التي يعينها تشغيل ساتل خاص بالبلاد، فقد عزز توقع استخدامه لأغراض التطبيب والتعليم عن بعد مفهوم التطور التكنولوجي المناسب اجتماعياً حسبما تحدده خطة تنمية الأمة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣.

٩٢- ويتجلى، في هذا السياق، محور أمية ما ينيف عن مليون فترولي عن طريق 'مؤسسة إنفوثيرو'، التي لديها ٧٣٧ مركزاً معلوماً<sup>(٥٢)</sup> يباشر عمله في جميع أنحاء الإقليم الوطني، منها ٤٣٤ مركزاً معلوماً متصلاً بالساتل 'فينيسات-١'، استحدثت في عام ٢٠١٠ نيل جائزة اليونسكو للإدماج الاجتماعي.

٩٣- ومن جانب آخر، تحدد إحصائيات اللجنة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية المعلومات التالية في ما يتعلق بإمكانية الاستفادة من الاتصالات السلكية واللاسلكية وزيادة استخدامها: ١- تُتاح إمكانية الاستفادة من خدمة الإنترنت لما مجموعة ٣١ شخصاً من بين كل ١٠٠ نسمة في الإقليم الوطني، أي نحو ٨,٨ ملايين مستخدم لشبكة الإنترنت على الصعيد الوطني. وفي عام ٢٠٠٠، كان بفترويا ٥٣٤ ٢٧٣ مشتركاً بخدمه الإنترنت، بينما بلغ عددهم حتى الفصل الرابع من عام ٢٠٠٩ ما مجموعة ٨٥٨ ٢٠٣٣ مستخدماً، وهو ما يعكس بالنسبة المئوية زيادة نسبة المشتركين بخدمه الإنترنت إلى ٦٠٠ في المائة؛ ٢- تعزى الزيادة الكبرى في استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الهواتف المحمولة، التي تغطي خدمتها نسبة ٩٥ في المائة من السكان بحوالي ٢٨,٢ مليون خط.

## ٦- الحق في بيئة صحية

٩٤- أعدت الدولة المبادئ الدستورية المتعلقة بهذا المجال باعتبارها سياسة عامة لها بإصدار صكوك قانونية مختلفة<sup>(٥٣)</sup> تهدف إلى تعزيز الحقوق البيئية وحمايتها وإعمالها. وقد أتاح هذا الإطار المعياري اعتبار فترويا من بين أوائل بلدان أمريكا الجنوبية الأكثر استثماراً في هذا المجال.

٩٥- وتتماز فترويا بأن نسبة ٦٦,٢ في المائة من إقليمها مغطى بمناطق طبيعية محمية، تشكل ١٦ في المائة منها محميات وطنية ومآو للحيوانات البرية وغيرها من أنواع المحميات الخاضعة لحماية مشددة. ويدل هذا المؤشر على الأهمية التي توليها الدولة لحفظ التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية وكذا لقيمة الموروث الثقافي البيئي وقيمة البحث العلمي والترفيه الصحي الواعي وغيرها من القيم عن طريق حماية المناطق ذات الاستخدامات المتعارضة.

٩٦- وفي هذا السياق، نفذت لجان الحفاظ على البيئة في فترويا منذ استحداث 'برنامج التشجير الاشتراكي' (Árbol Misión Socialista) في عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٤٩٥١ مشروعاً بيئياً، من أبرزها مشروع غرس ٤٢,٥ مليون شتلة.

٩٧- ومن السياسات الأخرى البالغة التأثير في السكان اعتراف دولة فترويا الصريح بالحق في المياه بوصفه حقاً مستقلاً ومُميّزاً من حقوق الإنسان، يفضي إلى حياة بجودة ملائمة<sup>(٥٤)</sup>.

٩٨- ودأبت الحكومات السابقة، على اعتبار توصيل خدمات مياه الشرب والمرافق الصحية إلى السكان الريفيين والقطاعات الشعبية مهمة صعبة ومكلفة. وفي هذا الصدد، شرعت الدولة، منذ مطلع هذا العقد، في تنفيذ خطة واسعة النطاق للاستثمار في الهياكل الأساسية لشبكات المياه والمرافق الصحية في البلد بأسره، مكّنت في أجل قصير من إمداد عدد كبير من الفنزويليين المستبعدين من التمتع بسر الحياة بمياه الشرب وكذلك بالمرافق الصحية.

٩٩- وتوضح نتائج هذه الاستثمارات المهمة زيادة التغطية بمياه الشرب عن طريق الشبكات المتزلية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، وهو العام الذي بلغت فيه نسبة التغطية ٨٤,٨ في المائة من إجمالي سكان البلد، فحقق البلد بذلك سلفاً الأهداف الإنمائية للألفية المقترحة لعام ٢٠١٥ في هذا المضمار وهي خفض النسبة المقدّرة في عام ١٩٩٠ للسكان الفنزويليين الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب إلى النصف. ويتمتع أكثر من ٩٠ في المائة من السكان حالياً بإمكانية الحصول على مياه الشرب.

## ٧- الحق في الضمان الاجتماعي

١٠٠- الضمان الاجتماعي حق اجتماعي أساسي من حقوق الإنسان لا يمكن التنازل عنه، وتكفله الدولة لكل الفنزويليين المقيمين في إقليم الجمهورية، وللأجانب المقيمين فيه بصورة قانونية، طبقاً لمبادئ التقدمية والعدالة الاجتماعية.

١٠١- وتتحقق الحماية الشاملة للحق في الضمان الاجتماعي في مجموعة من القوانين الناظمة لهذه المسألة<sup>(٥٥)</sup> والتي تنص، من بين أحكام أخرى، على منح المعاشات التقاعدية في حالات مختلفة كالشيخوخة والعجز عن العمل والإعاقة والمتوفى عنهم.

١٠٢- وبتدابير خاصة أصدرتها دولة فنزويلا، امتد التمتع بهذا الحق ليشمل الفئات المستبعدة تقليدياً مثل الصيادين<sup>(٥٦)</sup> والفلاحين<sup>(٥٧)</sup> وربات المنازل<sup>(٥٨)</sup>، الذين يحصلون شهرياً على معاش تقاعدي معادل للحد الأدنى من الأجور، استفاد منه ما مجموعه ٧٠ ٠٠٠ شخص حاصل على معاش تقاعدي. وتتوخى هذه التدابير أيضاً تخصيص نسبة ٦٠ في المائة من الحد الأدنى للأجور بوجه خاص لما مجموعه ١٠٠ ٠٠٠ فنزويلي ممن لم يساهموا قط في الضمان الاجتماعي<sup>(٥٩)</sup>؛ وتمكين جميع الأشخاص الذين أتموا سداد إجمالي الأقساط المطلوبة في فترة معينة من التمتع بالمعاش التقاعدي، وهو ما استفاد منه ٤٢ ٩٩٤ فنزويلياً.

١٠٣- وفي عام ٢٠١٠، نجحت المؤسسة الفنزويلية للضمان الاجتماعي في منح ما مجموعه ١ ٨٠٤ ٠٨٧ شخصاً معاشات تقاعدية، وقد شهد هذا الرقم زيادة هائلة، إذ كان في السابق ١٩١ ١٨٧ شخصاً حاصلًا على معاش تقاعدي؛ كما نجحت المؤسسة في منح ١٢ ١٥٧ ٧١٠ أشخاص ضماناً اجتماعياً، منهم ٢٠٣ ١٨٨ رجال و٤ ٩٦٩ ٥٠٧ نساء.

## ٨- الحق في الخدمة العامة للنقل العام

١٠٤- تجلّت في هذا العقد جهود دولة فنزويلا الرامية إلى كفالة الحق في حرية تنقل الأشخاص ونقل البضائع عبر الإقليم الوطني كله؛ وتنفيذ نشاط النقل والخدمات المتصلة به بوصفه نشاطاً اقتصادياً؛ وتحديد سياسة وطنية جديدة بشأن الجغرافيا السياسية من أجل ربط جميع أنحاء الإقليم الوطني بعضها ببعض عن طريق ممرات هياكل أساسية لتنظيم النقل المتعدد الوسائط.

١٠٥- وفي هذا الصدد، يجدر إبراز أن 'مترو كراكاس'، الذي يعمل منذ ٢٨ عاماً، يشكل خدمة النقل العام الرئيسية في العاصمة ويتصل بسائر نظم السكك الحديدية التي استحدثتها الدولة. والحافلة المترو (Metrobús) هي وسيلة النقل المكتملة له، وهي خدمة نقل سطحي مكتملة لخدمة النقل عبر الأنفاق. وتنقل الحافلة المترو حالياً مليوني مستخدمٍ يومياً. أما عن 'مترو لوس تيكيس'، الذي افتُتح في عام ٢٠٠٦، فقد نقل ما يربو على ٤١ مليون راكبٍ مُعبراً حياة مستخدميه للأبد. وقد امتدت خدمة المترو أيضاً إلى مدن مهمة مثل فالينسيا وماراكايبو.

١٠٦- ونقل 'نظام السكك الحديدية المركزي إيثيكييل ثامورا'، في خطه الأول 'كراكاس - كوا'، منذ افتتاحه في عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٥٦٠٤٢٠٣٧ مستخدماً ممن يعيشون في الضواحي، مما كان له أثر واضح في تحسين حياة مستخدميه من السكان.

١٠٧- ويركّز نظام السكك الحديدية سيمون بوليفار في خطه الأول 'بويرتو كايبو - أكاريفغوا' على تنمية المحور الشمالي الساحلي للبلاد عن طريق نظام نقل متعدد الوسائط حديث وسريع واقتصادي قادر على نقل أكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ راكبٍ وحمولة تزيد عن مليوني طن سنوياً. ويُشغّل هذا الخط حالياً للنقل الثقيل فحسب.

١٠٨- ويشكل 'ترولميردا'، الذي افتُتح في عام ٢٠٠٧، نظام نقل عام مؤلفاً من خطي حافلة كهربائية إضافةً إلى خط ثالث لنظام القطار الهوائي يُدعى 'ترول - كابلية' (Trol-cable). ويعمل هذان الخطان حالياً بينما لا يزال الخط الثالث قيد الإنشاء. وهو أول نظام نقل يُنفذ في مدينة بأمريكا اللاتينية يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠٠٠٠ نسمة.

١٠٩- ويشكل المترو الهوائي سان أغوستين (Metrocable)، وهو نظام نقل هوائي افتُتح في عام ٢٠١٠، أول وسيلة نقل جماعي ذات تكنولوجيا متطورة للمناطق الشعبية. ويبي يومياً احتياجات نحو ١٥٠٠٠٠ مستخدمٍ، ويستفيد منه مباشرة ٤٠٠٠٠٠ نسمة من سكان قطاع سان أغوستين، الذين كانوا يتنقلون في السابق نحو وسط المدينة بوسائل نقل تقليدية في زمن أطول وبتكلفة أعلى. ويتألف المترو الهوائي من ٥١ مقصورة توفر للسكان الراحة والأمان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

## خامساً - حماية فئات محددة

### ألف - المرأة

١١٠- تحظى فترولا بإطار تشريعي لتعزيز وحماية حقوق المرأة يتمثل في ما يلي: أحكام دستور جمهورية فترولا البوليفارية؛ والقانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف<sup>(٦١)</sup>؛ وتعديل القانون الأساسي لحماية الأطفال والمراهقين من الجنسين<sup>(٦١)</sup>؛ وقانون حماية الأسرة والأمومة والأبوة<sup>(٦٢)</sup>؛ والقانون المعدل جزئياً للقانون الجنائي<sup>(٦٣)</sup>؛ وقانون تكافؤ الفرص للمرأة<sup>(٦٤)</sup>؛ وقانون تعزيز وحماية الرضاعة الطبيعية<sup>(٦٥)</sup>.

١١١- واستناداً إلى هذه التشريعات، استحدثت دولة فترولا سياسات عامة في جميع المؤسسات التي تتألف منها الدولة، ترمي إلى حماية فعالية وكفاءة ممارسة حقوق المرأة، بتحقيق المساواة في تأهيلها، واعتماد تدابير إيجابية تهدف إلى تعزيز حقها في عدم التمييز، وإزالة العقبات والمحظورات التي هي نتاج الأنماط الاجتماعية الثقافية المتأصلة في مجتمعنا.

١١٢- وبرز، في هذا الصدد، إنشاء وزارة السلطة الشعبية للمرأة والمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٨<sup>(٦٦)</sup>، التي يتبعها كل من المؤسسة الوطنية للمرأة ومؤسساتها الإقليمية، ومكتب الدفاع الوطني عن حقوق المرأة<sup>(٦٧)</sup>، ومصرف تنمية المرأة، ومؤسسة - برنامج أمهات الحي، ومكاتب رعاية المرأة، ودور الإيواء<sup>(٦٨)</sup>.

١١٣- وعن ممارسة المرأة للحقوق السياسية، تبرز الإنجازات التالية: ١- تبادل المشاركة بين الرجل والمرأة في إعداد قوائم المرشحين للمناصب العامة<sup>(٦٩)</sup>؛ ٢- إنشاء جهات اتصال بالمؤسسة الوطنية للمرأة<sup>(٧٠)</sup>؛ ٣- إنشاء مدرسة التأهيل لممارسة المواطنة؛ ٤- إنشاء اللجنة الفرعية للشؤون الجنسانية بالمعهد الوطني للإحصاء، التي تشمل جماعة النساء المنحدرات من أصل أفريقي ونساء الشعوب الأصلية.

١١٤- وفي مجال العمل، حقق البلد تكافؤ القوى العاملة<sup>(٧١)</sup>، إذ يتنامى عدد النساء العاملات واللائمي يتقاضين أجراً في القطاع غير الزراعي<sup>(٧٢)</sup>، فيتجلى انخفاض معدل البطالة من ١٢,٥ في المائة إلى ٨ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١١٥- ويتناول نظام الصحة العامة الوطني، من جانبه، الصحة الشاملة بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة في مختلف دورات حياتها. وكامتداد متلائم لهذا النظام، استحدثت في عام ٢٠٠٦ 'برنامج الأمومة'<sup>(٧٣)</sup>، الذي عُرف بشعار 'الأم والطفل المعافيان'، والذي أصبح اليوم برنامج 'الطفل يسوع' الذي يشمل ١٦ دار إيواء للأمهات.

١١٦- وبهدف حفز التنمية الاقتصادية، قدم مصرف تنمية المرأة التدريب إلى نساء عاملات في قطاعات مثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، كما منحهن قروضاً في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠.

١١٧- أما عن موضوع اللجوء إلى القضاء، فقد أنشئت ٣٨ محكمة متخصصة في حماية المرأة والمساواة بين الجنسين و٥٩ مكتب ادعاء خاص بقضية العنف ضد المرأة<sup>(٧٤)</sup>. كما أنشئت في كل كيان اتحادي وحدات فنية متخصصة لتقديم الرعاية الشاملة للضحايا النساء والأطفال والمراهقين من الجنسين، ووحدة لرعاية الضحايا.

## باء - الأطفال والمراهقون من الجنسين

١١٨- منذ إصدار القانون الأساسي لحماية الأطفال والمراهقين من الجنسين<sup>(٧٥)</sup>، اكتسب النظام الوطني للحماية الشاملة للطفولة والمراهقة في فتزويلا قوة أكبر، وتتولى إدارته المؤسسة المستقلة - المجلس الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين من الجنسين.

١١٩- وترتكز السياسات العامة المعنية بالطفل والمراهق على مجموعة من الأحكام القانونية<sup>(٧٦)</sup> والقرارات والاتفاقات والأعمال المنسقة بين الدولة والمجتمع المنظم، سعياً إلى الإعمال الكامل لحقوقهما، وبخاصة لحقوق الأطفال والمراهقين الذين يعانون من ضعف أوضاعهم والمعرضون لمخاطر اجتماعية.

١٢٠- ويرز، في هذا الصدد، مشروع أولاد وبنات الحي الذي أنشأته دولة فتزويلا في عام ٢٠٠٨ بهدف تقديم الحماية الشاملة، يُسر، إلى الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في الشوارع، والمعرضين لمخاطر، والمودعين في مؤسسات<sup>(٧٧)</sup>، والعاملين؛ ومن المهم، في هذا السياق، إبراز أن الخطة الوطنية للإدماج الأسري تُنفذ في إطار هذا المشروع، وترمي إلى تعزيز الأسرة البديلة كوسيلة لكفالة النماء المتكامل للأطفال والمراهقين المقيمين في مؤسسات الرعاية؛ وتنفذ هذه الخطة بطريقتي الحضانة والتبني.

١٢١- وتنفذ في هذا السياق خطط وبرامج في ثلاثة محاور استراتيجية هي: ١- محور الوقاية: إذ تقدم مراكز الحماية الشاملة في البلديات خدمات الرعاية إلى الأطفال والمراهقين المعرضين لمخاطر اجتماعية، من سن صفر إلى ١٢ عاماً، بتقديم الحماية الشاملة لهم كي يتمكنوا من ممارسة حقوقهم ممارسةً كاملة؛ ويُنفذ محور الوقاية أيضاً عن طريق برنامج تكريم المراهق العامل؛ ٢- محور الحماية: ويُنفذ عن طريق برنامج وحدات الحماية الشاملة الذي لديه ٣٣ وحدة حماية وأربع وحدات للحماية المتخصصة، ومراكز الرعاية المتكاملة، وبرنامج دور الإيواء في البلديات؛ ٣- محور المشاركة والتنظيم: ويسعى إلى تعزيز ودعم منظمة الأطفال والمراهقين براعم وطن سيمون بوليفار من أجل إنفاذ حق الأطفال والمراهقين في المشاركة النشطة والرائدة في عمر يتراوح بين السادسة والسابعة عشرة.

١٢٢- وتُستكمل حماية هذه الفئة الحساسة جداً من السكان بالهيبات التالية: ١٦٤ محكمة متخصصة في هذا المجال؛ ومكاتب ادعاء عام؛ و٢٧٥ مكتب أمين مظالم؛ ومكاتب الدفاع الإدارية المعنية بالحماية؛ فضلاً عن اللجنة المشتركة بين القطاعات لمكافحة الإيذاء والاستغلال الجنسيين للأطفال والمراهقين، التي تتركز مهمتها في تنسيق الأعمال من أجل القضاء المطرد على جميع أشكال إيذائهم واستغلالهم.

## جيم - الشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي

١٢٣- يكرّس دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية نظاماً حقيقياً لحماية الشعوب الأصلية، فيشمل بذلك واقعاً مسبقاً يعزز، بامتداده عبر التاريخ، الإحساس بالانتماء الوطني، إذا ما قيّمنا إسهام الهويتين العرقيتين الهندية الحمراء والأفريقية الفنزويلية في تكوين هويتنا وفي تكوين مؤسستهما الاجتماعية الأساسية. إذ تنتمي دولة فنزويلا إلى الاتجاه الدولي الذي يعترف دستورياً بحقوق هذه الشعوب بوصفها حقوقاً محددة وأصيلة، فتضفي على دستورها طابعاً متعدد الأعراق والثقافات واللغات يميزنا كمجتمع ديمقراطي.

١٢٤- وقد أفضى ذلك في العقد الأخير إلى إحداث تغييرات جذرية من المنظورين السياسي والثقافي، أعادت بالضرورة توجيه عمليتي رسم وتنفيذ السياسات العامة كفالة للاحترام إعمال هذه الحقوق، فضلاً عن فعالية ممارستها، مما أسفر عن الإطاحة بنموذج الشعوب الأصلية كمجرد أفراد مستقبلين لتلك السياسات ليتحولوا إلى شركاء حقيقيين في صوغها وتنفيذها.

١٢٥- وفي إطار عملية المطالبة بهذه الحقوق، جاءت في المقدمة المطالبة بترسيم حدود أراضي الشعوب الأصلية وموائلها، عن طريق اللجنة الوطنية لترسيم حدود موئل وأراضي الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية؛ وسُنّ قانون خاص في هذا المجال<sup>(٧٨)</sup>، فضلاً عن القانون الأساسي للشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية<sup>(٧٩)</sup>؛ وأُنشئت وزارة السلطة الشعبية للشعوب الأصلية<sup>(٨٠)</sup>.

١٢٦- كما تجسدت هذه الحقوق في النظام القانوني الساري الذي يتألف في مجمله من ٤٦ قانوناً نظمت عدداً من الحالات في هذا المجال، بتنفيذ الالتزامات المقررة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

١٢٧- ويرز، في هذا السياق، وجود مؤسسات تابعة للدولة، لها مكاتب محددة كمكاتب أمناء المظالم ومكاتب الادعاء العام، ترعى مختلف جوانب الواقع المعيشي للشعوب الأصلية على تعقيده. ومن البارز أيضاً انتداب ممثلين للشعوب الأصلية كمناب بالجمعية الوطنية وبالهيات التداولية في الولايات والبلديات.

١٢٨- وفي مجال التعليم، وضعت الدولة آليات لحفز عملية التأهيل والتدريس الثقافية المتعددة اللغات، كفالة لإمكانية النفاذ إلى نظام التعليم والبقاء فيه، بإعداد نصوص دراسية مترجمة إلى لغات شعوب باري، وبونمي، وبانينا، وواريكينا، ووايو، الأصلية في ولايات أماتوناس وأبوري وثوليا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٩- وفضلاً عن ذلك، أنشأت الدولة جامعة فنزويلا للشعوب الأصلية، وجامعة الشعوب الأصلية، وجامعة أماتوناس الإقليمية؛ كما أنشأت المدينتين الجامعيتين بينداري وجران سابانا، لإثنية بيمون، في ولاية بوليفار، بجامعة فنزويلا البوليفارية.

١٣٠- وبإنشاء إدارة الصحة للشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٤، التابعة لوزارة السلطة الشعبية للصحة، كفلت الدولة مما مجموعه ٤٠ شعباً أصلياً موزعين في أنحاء الإقليم الوطني الحق في الصحة وفي الحياة الكريمة. وقد عزز هذا الحق برنامج تأهيل أطباء التخصصات

الشاملة في المجتمعات المحلية الذي يُنفذ في إطار كلية الطب الأمريكية اللاتينية في هافانا<sup>(٨١)</sup>، التي تخرج منها أكثر من ٢١ مهنيًا من أصول وايو، ويمون، وكارينيا وباري، وواراو، وأنيو، ويكوانا، ويرال العرقية.

١٣١- وكان في إنشاء مكاتب رعاية وتوجيه الشعوب الأصلية، المنتشرة في ولايات البلد الثماني التي تعيش فيها الشعوب الأصلية، استمرار لكفالة حصول هذه الشعوب على الرعاية وكفالة جودتها باعتماد نهج ثقافي. وقد انتدب لنظام الصحة العام الوطني منذ عام ٢٠٠٧ ما مجموعه ١ ٥٨٣ موظفًا من المجتمعات المحلية في مجال الرعاية الأولية، و ٣١٠ من مناصري صحة الشعوب الأصلية، و ٤٨ مهنيًا قائمًا بالتطعيم، و ٩٥ مساعدًا طبيًا ثقافيًا.

١٣٢- وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت اللجنة الرئاسية لمنع جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من أشكال التفرقة في نظام التعليم الفنزويلي والقضاء عليها<sup>(٨٢)</sup>، وتُنشئ في عام ٢٠٠٨ اللجنة الفرعية المعنية بتشريعات الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي ومشاركتها وضماناتها وواجباتها وحقوقها، داخل اللجنة الدائمة للشعوب الأصلية بالجمعية الوطنية، وقد صاغت هذه اللجنة مشروع القانون الأساسي لمكافحة التمييز العنصري، الذي اعتمد بالإجماع في الجلسة الأولى لمناقشته في الجمعية الوطنية في عام ٢٠١١.

## سادساً - الالتزامات الدولية والوحدة والتكامل الإقليمي

١٣٣- باستحداث سياسات عامة داخلية وسياسات رامية إلى تحقيق التعاون الإقليمي، هيأت فنزويلا لإحداث تحول في النهج الذي تنتهجه في السياق الدولي، فعملت على استحداث مبادرات بين الدول وتعزيز نشوء آليات جديدة. ويستلهم بلدنا كيانه من احترام مبدأي سيادة الشعوب وتقرير المصير، فيستحدث أحكاماً تفيد الدول في القضاء على الفجوة الاجتماعية الناجمة عن طول أمد ما تعرضت له المنطقة ولا تزال تشهده من استغلال وسيطرة استعمارية واستعمارية جديدة.

١٣٤- وانطلاقاً من هذه الرؤية، صيغت سياسات عامة تعتمد نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. وقد أبدت آليات الوحدة والتكامل والحوار وتضافر العمل السياسي الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منذ عام ٢٠٠٠ حتى الوقت الحاضر، اهتماماً بإدماج البعد الاجتماعي والسياسي والمتعلق بالاحترام والتضامن وبحقوق الإنسان في جدول أعمال الوحدة والتكامل؛ إذ يُلاحظ تطور هذه المواضيع المطّرد في الاتفاقات السياسية والمُلزمة قانوناً المبرمة في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والبديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب<sup>(٨٣)</sup>، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٣٥- وقد وطّدت فترويلا علاقاتها بالنظام العالمي لحقوق الإنسان، ودأبت على إحراز تقدم في موضوع التعاون في هذا السياق عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية في بلدنا، من بين جهات أخرى. وعُقدت اجتماعات على أعلى المستويات أتاحت تدفقاً أكبر من المعلومات وسُبل المساعدة في هذا المجال، فبرهنت الدولة على التزامها بتعهداتها في مجال حقوق الإنسان ووفائها بما واحترامها لها واستعدادها لتلقي المساعدة والإسهام بمعلومات مناسبة عمّا أحرزته من تقدم على الصعيد الداخلي في هذا المجال. وتبادر فترويلا إلى بناء علاقة مطّردة مع جميع آليات الإجراءات المواضيعية الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

## سابعاً - العقوبات والقيود

١٣٦- منذ بداية العملية الدستورية التي تمخّضت عن اعتماد دستور جمهورية فترويلا البوليفارية، تشهد فترويلا عمليةً ثورية سلمية ديمقراطية، تستند إلى كل من عقيدة المحرّر سيمون بوليفار؛ واحترام سيادة الدولة والحق في تقرير المصير؛ ومشاركة الشعب الرائدة؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها؛ والرغبة في توطيد عالم متعدد الأقطاب، سعياً إلى بلوغ أسمى درجات السعادة وتحسين جودة حياة الشعب الفترويلي وتحقيق رفاهه. وانطلاقاً من وعي الشعب بذلك، فقد دافع عن الثورة البوليفارية ووطّدها في مواجهة ما يتهدد بلاده من زعزعة استقراره الداخلي أو تدخل أي قوى خارجية في شؤونه.

١٣٧- ولم يكن تنفيذ سياسات الإدماج العامة بالمهمة السهلة، ولاسيما بسبب انحياز المعارضة السياسية ضد الشعب، إذ لم تكن بدناءة التعنت في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لقوى خارجية ونُخب اجتماعية معينة وللقطاع الإنتاجي الخاص الحصري، بل أمعنّت في التعنت في إعلاء هذه المصالح على حقوق الشعب الفترويلي.

١٣٨- وهكذا، وقعت الديمقراطية في فترويلا ضحية انقلاب عسكري في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ونُخب أرباب الأعمال والنقائين وجميع أحزاب المعارضة، بما في ذلك جزء من هرم السلطة الكنيسة الكاثوليكية الفترويلية، نجح في الإطاحة بالرئيس المنتخب شرعياً هوغو تشايبث فرياس مدة ٤٨ ساعة، الذي أُعيد تنصيبه في السلطة بتدخل الشعب والقوات المسلحة الوطنية وإرادتهما. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اندلع إضراب عام غير مشروع دعا إليه أرباب الأعمال في مؤسسة 'فيديكاماراس' (Fedecámaras) ودعمه الائتلاف النقابي لاتحادات عمال فترويلا، وانضم إليه لاحقاً، الجزء الأكبر من ملاك موظفي شركة البترول الفترويلية، لتأجيج إضراب وطني عن إنتاج البترول، انتهى في شباط/فبراير ٢٠٠٣، باعتراف المضربين بالهزيمة. واحتُسبت الخسائر الاقتصادية التي تكبدها البلد جرّاء ذلك بـ ١٥ مليار دولار.

١٣٩- وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أجرت المعارضة الفنزويلية عملية انتخابية غير مسبوقة، سُميت باستفتاء نقض ولاية الرئيس هوغو تشايفيث فرياس، وأسفرت عن إقرار أغلبية الشعب ولاية رئيس الجمهورية الحالي.

١٤٠- فالأعمال التي أُريد بها زعزعة استقرار البلاد لم تُوثق أكلها. بل على النقيض من ذلك، فقد تعزز النظام الديمقراطي ومؤسساته وقياداته. كما أنشئ تحالف اجتماعي مهم وطيء الدعائم مع السلطة الشعبية، أتاح للدولة تنفيذ سياساتها العامة، عن طريق برامج ومشاريع اجتماعية تقوم على أساس تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، مع التشديد على إدماج أكثر فئات السكان استبعاداً عبر التاريخ.

١٤١- وعلى الصعيد الدولي، أثبتت فنزويلا موقفها بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة تُقر بمبدأ الاستقلال الذاتي، وأكدت أيضاً مبادئ عدم التدخل وتقرير الشعوب لمصيرها، في مواجهة المواقف المهيمنة والاستعمارية والاستعمارية الجديدة التي لا تزال بعض البلدان تلجج فيها، والتي تجسدت في حصار مواقفنا الدولية؛ وشن بعض البلدان حرباً إعلامية على فنزويلا لا تزال قائمة حتى الآن؛ وفي إطار الهيئات الإقليمية، أعدت تقارير وصدرت أحكام مناقضة لحقيقة حالة حقوق الإنسان في بلدنا من جانب لجنة حقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

## ثامناً - التحديات

١٤٢- يتهدد جهود محاربة الفقر ما يُدعى بعملية العولة وسياسات الليبرالية الجديدة وارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم. بيد أن القضاء على الفقر ليس بتحدٍ مستحيل، لذا، فقد شددت دولة فنزويلا على رسم وتنفيذ ومتابعة مجموعة من السياسات العامة تهدف إلى زيادة تحسين جودة حياة شعبنا وتحقيق رفاهه، باستثمار الموارد اللازمة لذلك في القطاع الاجتماعي.

١٤٣- ولا يزال الضمان الكامل للحق في الحياة، وتحديدًا، حق المواطن في الأمن، يشكل تحدياً، غير أن الدولة تواصل جهودها في سبيل رسم وتنفيذ سياسات عامة في هذا المجال ترمي إلى محاربة الفقر من منظور علمي بارز.

١٤٤- ويجب مواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعمق في ذلك بتقديم التوعية والتدريب في هذا المجال إلى أفراد الشرطة والقضاة والمدعين العامين وأمناء المظالم. ولهذا الغرض، فقد أنشئت وعززت المدرسة الوطنية للمدعين العامين، والمدرسة الوطنية للقضاة، فضلاً عن الجامعة الوطنية التجريبية للعلوم الأمنية، وهي كلها مبادرات مهمة؛ فمنهجها الدراسية تشمل مادة حقوق الإنسان، بوصفها محوراً مُعمّماً في سائر المواد الدراسية، يُسهم في فعالية إنفاذها.

١٤٥- ويكفل الدستور الحق في السكن اللائق. بيد أن الافتقار إلى سياسات عامة في هذا المجال لأكثر من نصف قرن، مشفوعاً بآثار ظاهرة تغير المناخ، قد انتقصا من كفاية السياسات التي استحدثتها دولة فنزويلا في هذا العقد تلبيةً لمطالب عدد متنامٍ من الأسر المكافحة في سبيل الحصول على مأوى لائق. ويشكل البرنامج الفنزويلي الكبير للإسكان، المخطط له في الأعوام المقبلة، جهداً ضخماً تبذله دولة فنزويلا من أجل التصدي لمشكلة عجز المساكن في البلد بصورة منهجية وحاسمة.

١٤٦- ومن التحديات التي ما زالت قائمة حتى الآن تفعيل إجراءات مختلفة من أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها ورصد إنفاذها، مع التشديد تحديداً على مراعاة حقوق فئات السكان المتنوعة الميول الجنسية. وقد ركز مكتب أمين المظالم عمله على هذا الموضوع خصوصاً، إلا أن الجهود المبذولة من أجل توسيع نطاق تغطيته الشاملة لا تزال غير كافية. وفي هذا الصدد، نظمت وزارة السلطة الشعبية للبلديات حلقات دراسية لتوعية موظفيها من أجل خدمة هذه الفئة من السكان بصورة ملائمة وواعية.

١٤٧- ويشكل وضع السجون مشكلةً عالمية لا تسلم منها فنزويلا. لذا، فكفالة حقوق الإنسان للسجناء هو تحدٍّ حقيقي تواجهه دولة فنزويلا، التي ما زالت تتناول هذه المسألة بجدية وحسم، كلما سعت إلى مكافحة إرث عمره أكثر من نصف قرن خلف وراءه ثقافة جماعات المافيا التي تُحيل الحياة بين جدران السجون نشاطاً قوامه العنف.

١٤٨- وفي عام ٢٠٠٨، أنشئ المجلس الأعلى لنظام السجون من أجل التنسيق مع جميع الهيئات المكوّنة لنظام القضاء، وعرض المجلس على الجمعية الوطنية مشروع القانون الأساسي لنظام السجون. وعلى غرار ذلك، بُذلت جهود لتقييم وتشخيص الوضع الجنائي والإجرائي للمحرومين من الحرية؛ فنُظمت لجان مشتركة بين المؤسسات تهدف إلى إضفاء الطابع الإنساني على السجون، وأنشئ نظام قانوني ناظم لها، ووزارة مزوّدة بقدر أكبر من الموارد والاستقلال الذاتي عن تلك التي تتمتع بها وزارة الدفاع العام. واقترحت، بالمثل، إجراءات طارئة تهدف إلى تعزيز عمل المحاكم الجنائية وتحقيق أقصى استفادة منه والتشجيع على سرعة الإجراءات.

١٤٩- وتشكل كفالة حق اللجوء أحد التحديات التي تواجهها الدولة، إذا ما أخذت الحدود النشطة بين كولومبيا وفنزويلا في الاعتبار بصورة رئيسية. ولذلك، ستُتخذ مزيد من الإجراءات من أجل التعامل بكفاءة مع الطلبات المقدمة في هذا المجال.

١٥٠- وتعكف دولة فنزويلا على تكثيف نظمها الإحصائية من أجل زيادة مستوى متابعة وتقييم ما تنفذه من سياسات عامة وبرامج تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.

١٥١- ولا يزال تأهيل شعبنا بأكمله وتوعيته، بوصفه صانع تنميته الذاتية، أحد التحديات الماثلة أمامنا من أجل بناء بلد أفضل.

## تاسعاً - الاستنتاج: تعزيز وحماية حقوق الإنسان لنعيش أحياءً

١٥٢ - بتقديم هذا التقرير، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية استعدادها لمواصلة الحوار والتعاون مع مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتشكل حقوق الإنسان موضوعاً أوسع من أن تضمه في مجمله وثيقة من هذا النوع، بيد أنها كانت فرصة ممتازة لحشد الطاقات على الصعيد الداخلي لبلدنا، الحكومي والمجتمعي عموماً على حد سواء، ولمعرفة وجهات النظر المطروحة بشأن ممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها. وعلى هذا النحو، يتجلى الالتزام السامي بحماية هذه الحقوق وتعزيزها، والاعتراف بأهمية هذه الآلية لما تخلقه من أشكال تبادل ومشاورات دائمة، حُلَّت في إطارها الرؤية السياسية التاريخية للبلد في ما يتعلق بهذا الموضوع. ونحن نؤكد أهمية تضافر جهود دولة فنزويلا والسلطة الشعبية وسائر المنظمات والحركات الاجتماعية، ذلك أن عملية التنسيق هذه قد أسفرت عن عملية تفاعلية وتوليفية على جميع الصُّعد من أجل فترة الاستعراض الدوري الشامل الحالية التي نحن بصدددها، والفترات المقبلة أيضاً.

### Notes

- <sup>1</sup> El Proyecto Nacional Simón Bolívar- Primer Plan Socialista establece los principales lineamientos de una democracia profunda en el país y el desarrollo económico y social de la Nación en el período 2007-2013. Las líneas programáticas que integran este plan son: I. Nueva Ética Socialista. II. Suprema Felicidad Social. III. Democracia Protagonista Revolucionaria. IV. Modelo Productivo Socialista. V. Nueva Geometría Nacional. VI. Venezuela: Potencia Energética Mundial. VII. Nueva Geopolítica Internacional.
- <sup>2</sup> Por las limitaciones establecidas en el número de palabras para la elaboración de este documento, no será posible aplicar un enfoque de género a cada artículo, sustantivo y adjetivo, no obstante está expresamente consagrado en la Constitución de la República Bolivariana de Venezuela.
- <sup>3</sup> Resolución 1992/54 de la Comisión de Derechos Humanos, del 3 de mayo de 1992. Acreditada ante el Comité Internacional Coordinador de Instituciones Nacionales de Promoción y Protección de Derechos Humanos.
- <sup>4</sup> Las Misiones sociales nacieron como órganos de ejecución de las políticas públicas dirigidas a garantizar los derechos fundamentales de la población, como educación, salud, alimentación, identidad, trabajo, cultura, entre otros, con énfasis en los sectores más excluidos históricamente sin desconocer los ya incluidos. Éstas cuentan con recursos extraordinarios del presupuesto nacional, su coordinación es interinstitucional e interministerial y uno de los elementos fundamentales para su creación e implementación es la participación activa y protagonista de las comunidades organizadas. Ver anexo descriptivo.
- <sup>5</sup> Lo que incluye el gasto acordado entre la administración central, gobernaciones, alcaldías, inversión social de Pdvsa y el Fonden. Ver anexo.
- <sup>6</sup> República Bolivariana de Venezuela. *Cumpliendo las metas del milenio 2010*. Caracas, septiembre 2010. ISBN 980-6456-12-2.
- <sup>7</sup> Instalada mediante Resolución del Ministerio del Interior y Justicia, del 10 de abril de 2006.
- <sup>8</sup> Publicada en la Gaceta Oficial 5.940 del 7 de diciembre de 2009. Esta Ley derogó el Decreto con Rango, Valor y Fuerza de Ley Orgánica sobre el Servicio de Policía y Cuerpo de Policía Nacional, publicada en la Gaceta Oficial Extraordinario N° 5.880 del 9 de abril de 2008, la cual también fue producto del trabajo realizado por la Conarepol.
- <sup>9</sup> Resolución N° 364 del Ministerio del Poder Popular para las Relaciones Interiores y Justicia del 21 de septiembre de 2006.
- <sup>10</sup> Según consta en la Gaceta Oficial N° 39.120 del 13 de febrero de 2009. Decreto N° 6.616.

- <sup>11</sup> Otro órgano de gran importancia para la implementación de este nuevo modelo policial es el Consejo General de Policía, que tiene como función el deber de diseñar las políticas públicas que en materia policial sean necesarias de cara a la reforma policial y la implementación de la Ley Orgánica del Servicio de Policía y del Cuerpo de Policía Nacional.
- <sup>12</sup> Durante 2011 se conformó la Comisión Presidencial para el Desarme y se discutió en la Asamblea Nacional el Proyecto de Ley Penal para el Desarme y control de Municiones, el cual tiene como objeto establecer las normas que lo deben regir, así como la recuperación y control de las armas y municiones que lícita e ilícitamente se encuentren en el territorio nacional.
- <sup>13</sup> Para 2010, se incautaron 63.820 kilogramos de diferentes drogas; se detuvieron 12 mil 955 personas en 9.890 procedimientos; y se han entregado en estos años, a las autoridades de países extranjeros 17 jefes de organizaciones criminales dedicados al tráfico internacional de drogas. En el mismo sentido, se implementó en 2010, el Plan Nacional Contra el Microtráfico de Drogas, incautando 12.182.550 dosis, lo cual significa que más de 12 millones de dosis dejaron de llegar a los consumidores finales.
- <sup>14</sup> Realizada por el Ministerio del Poder Popular para las Relaciones Interiores y el Instituto Nacional de Estadística.
- <sup>15</sup> Decreto con Rango, Valor y Fuerza de Ley Especial de Refugios Dignos para proteger a la población, en casos de emergencias o desastres. Gaceta Oficial 39.599 del 21 de enero de 2011, el cual tiene por objeto regular la acción corresponsable del pueblo y del Gobierno de la República Bolivariana de Venezuela, en el marco del Estado democrático y social de derecho y de justicia, para la construcción, habilitación, acondicionamiento, organización, atención integral y gestión de los refugios en todo el territorio nacional, a fin de proteger a la población en casos de emergencias o desastres.
- <sup>16</sup> Ministerio del Poder Popular para la Comunicación y la Información y la Comisión Nacional de Telecomunicaciones (CONATEL).
- <sup>17</sup> Ley de Responsabilidad Social en Radio, Televisión y Medios Electrónicos. Publicada en la Gaceta Oficial N° 38.081 del 7 de diciembre de 2004 y su reforma publicada en la Gaceta Oficial N° 39.579 del 23 de diciembre de 2010, reimpressa por error material, en la Gaceta Oficial N° 39.610 del 7 de febrero de 2011.
- <sup>18</sup> Las concesiones de radiodifusión sonora en Frecuencia Modulada (FM) en 1998 estaban en un 97% en manos de empresas privadas de comunicación social, y sólo el 3% pertenecía al sector público. Además no existían medios comunitarios.
- <sup>19</sup> La situación de las concesiones de TV abierta era la siguiente para 1998: se entregaron 31 concesiones a TV comerciales; no había televisoras comunitarias.
- <sup>20</sup> Son medios de participación y protagonismo del pueblo en ejercicio de su soberanía: la elección de cargos públicos, el referendo, la consulta popular, la revocatoria del mandato, las iniciativas legislativa, constitucional y constituyente, el parlamentarismo social de calle; el cabildo abierto y la asamblea de ciudadanos, cuyas decisiones tienen carácter vinculante. Igualmente, resalta el desarrollo de mecanismos de autogestión y cogestión, los consejos comunales; las comunas, cajas de ahorro; cooperativas; y empresas de producción socialistas; así como la conformación de los comités de postulaciones y de evaluación para la conformación de los órganos del Poder Público, y el sistema de administración de justicia.
- <sup>21</sup> Ver anexo.
- <sup>22</sup> Si bien estas organizaciones han hecho recomendaciones y sugerencias a los órganos del Poder Electoral venezolano, también los han felicitado por los avances, la transparencia y la pluralidad característica de los referidos procesos.
- <sup>23</sup> Ver anexo.
- <sup>24</sup> Regulado en la Ley del Sistema de Justicia. Publicada en la Gaceta Oficial N° 39.276 del 1° de Octubre de 2009.
- <sup>25</sup> A este sistema el Estado venezolano le asigna por mandato constitucional, una partida variable no menor del 2% del presupuesto anual ordinario.
- <sup>26</sup> La justicia en Venezuela es gratuita. El Poder Judicial no está facultado para establecer tasas, aranceles, ni exigir pago alguno por sus servicios, de conformidad con el artículo 254 constitucional.
- <sup>27</sup> Hay 37 Coordinaciones de protección de niños, niñas y adolescentes a nivel nacional, 12 juzgados superiores, 76 juzgados de sustanciación, mediación y ejecución y 39 juzgados de juicio.
- <sup>28</sup> Ver anexo.
- <sup>29</sup> Destaca en este aspecto que en 2009, las políticas judiciales se enfocaron en un juez nuevo y se implementó el *Programa en Gerencia Judicial*, a través de la Escuela Nacional de la Magistratura, logrando brindar formación especializada en materia judicial vinculada a la administración de justicia, entre ellos abogados de la Universidad Bolivariana de Venezuela.

- <sup>30</sup> Según el estudio comparado sobre la e-justicia publicado en la XIII Cumbre Judicial de Países Iberoamericanos.
- <sup>31</sup> FAO. Informe Anual.
- <sup>32</sup> Artículo 305 de la Constitución de la República Bolivariana de Venezuela y Decreto 6.071 con rango, valor y fuerza de Ley Orgánica de Seguridad y Soberanía Agroalimentaria, publicado en la Gaceta Oficial Extraordinaria N° 5.889 del 31 de julio de 2008.
- <sup>33</sup> En el ámbito educativo este derecho está plenamente garantizado, beneficiando a más de 3.971.885 niños y niñas a través del Programa de Alimentación Escolar (PAE).
- <sup>34</sup> Según estimaciones del Instituto Nacional de Nutrición, ente rector en la materia y de la FAO.
- <sup>35</sup> Es democrática, pluricultural, gratuita hasta el pregrado universitario, obligatoria en todos sus niveles, integral, de calidad, permanente, e igualitaria. Los venezolanos ejercen este derecho, sin más limitaciones que las derivadas de sus aptitudes, vocación y aspiraciones.
- <sup>36</sup> Para 2010, se crearon 4.500 nuevas instituciones educativas y se restauraron 2.400 centros educativos mediante la participación de las comunidades organizadas de padres, representantes y consejos comunales.
- <sup>37</sup> Ministerio del Poder Popular para la Educación Universitaria.
- <sup>38</sup> Regulado entre otras por la Ley Orgánica de Educación, publicada en la Gaceta Oficial Extraordinario N° 5.929 del 15 de agosto de 2009.
- <sup>39</sup> Destacan de modo particular en las modalidades de atención: 1° Simoncito (educación inicial al niño en dos períodos, maternal de 0 a 3 años y el segundo, al niño de 4 a 6 años aproximadamente). 2° Escuelas bolivarianas (educación al niño entre seis o siete años y los once a doce años aproximadamente). 3° Liceos bolivarianos (educación al adolescente y joven entre los 12 o 13 y los 18 o 19 aproximadamente). 4° Escuela Técnica Robinsoniana (educación media profesional al joven y adulto), cumpliendo con el precepto constitucional de educación integral y de calidad para todos.
- <sup>40</sup> Informe EPT. Pág. 348.
- <sup>41</sup> Presentación Nacional Voluntaria de la República Bolivariana de Venezuela ante el Consejo Económico y Social (ECOSOC) sobre la Aplicación de los Objetivos y compromisos convenidos internacionalmente con respecto a la educación, Julio de 2011.
- <sup>42</sup> Se desarrolla conforme al acuerdo firmado entre Portugal y Venezuela.
- <sup>43</sup> Contenido en el Plan Nacional de Desarrollo Económico y Social (2001-2007).
- <sup>44</sup> Las cifras de pregrado incluyen la matrícula de Misión Sucre.
- <sup>45</sup> En el marco del Convenio Venezuela-Cuba.
- <sup>46</sup> El Programa Nacional de SIDA ETS, está adscrito a la Dirección de Programas del Viceministerio de Redes de Salud Colectiva del Ministerio del Poder Popular para la Salud, y tiene por objeto planificar, establecer normas, acompañar y dirigir el financiamiento de la respuesta multisectorial del VIH y otras ETS. Además brinda gestión, vigilancia y atención epidemiológica. Este programa representa la respuesta política y programática en la atención integral del VIH. En éste destacan las Áreas de Educación y Prevención en sus 4 ejes: Programa Nacional Integrado de Control de la Tuberculosis (identifica y maneja las coinfecciones VIH y TB). Programa Nacional de Bancos de Sangre, Programa Nacional de Salud Reproductiva, Dirección Nacional de Epidemiología (Vigilancia Epidemiológica de las ETS).
- <sup>47</sup> Terapias antiretrovirales.
- <sup>48</sup> Igualmente, el Estado a través del Instituto Venezolano de los Seguros Sociales (IVSS) adelanta programas de asistencia a nivel nacional, en los que destacan: atención a pacientes renales, contando con 137 unidades de hemodiálisis con capacidad para 10.541 personas; servicios farmacéuticos, con cobertura especial de medicamentos de alto costo, garantizando tratamiento a enfermedades degenerativas; una red de 68 clínicas para pacientes que ameritan largos períodos de hospitalización, con cupo para 4.455 personas; atención educativa y terapéutica mediante la modalidad de convenio, a personas con necesidades especiales de carácter auditivo y motora; así como amplios servicios de laboratorios clínicos y odontología totalmente gratuitos.
- <sup>49</sup> Entre ellos su órgano rector: Ministerio del Poder Popular para la Cultura y sus 33 entes adscritos.
- <sup>50</sup> Ministerio del Poder Popular para la Cultura. Memoria y Cuenta 2010.
- <sup>51</sup> La Villa del Cine ha realizado 378 largometrajes y cortometrajes y 303 películas financiadas.
- <sup>52</sup> Como programa, Infocentro se inicia en septiembre de 2000 con la puesta en marcha del primer Infocentro piloto ubicado en el Parque del Este de Caracas. En 2001 el Estado puso en funcionamiento 240 infocentros en todo el territorio nacional, para sustentar el decreto 825, el cual oficializa el uso de Internet como prioritario para el desarrollo cultural, económico, social y político de la República Bolivariana de Venezuela. La inversión inicial fue de 17 millardos de bolívares, destinada fundamentalmente a la democratización de la Internet, de manera gratuita.

En mayo de 2007 se crea la Fundación Infocentro como ente rector del programa, adscrito al Ministerio del Poder Popular para Ciencia y Tecnología. La fundación debe proveer la infraestructura física (infocentros, infomóviles, infopuntos), la infraestructura tecnológica (computadores y otros dispositivos, conectividad, y aplicaciones de software), el capital humano (personal de la fundación, coordinadores, supervisores y facilitadores de la red social), redes que articulan el engranaje de la fundación y la comunidad para la formación socio-tecnológica. Todo ello enmarcado en un plan que integre y articule los diferentes proyectos que expresan las políticas de la fundación, con miras a lograr sus objetivos fundamentales. En febrero de 2010 en el marco del reimpulso del proyecto Infocentro, se inicia una nueva etapa signada por la transferencia de la gestión de los infocentros a las comunidades organizadas.

<sup>53</sup> Ver anexo de Leyes Ambientales.

<sup>54</sup> Es definido como “*el derecho de todos a disponer de agua suficiente, salubre, aceptable, accesible y asequible para el uso personal y doméstico*”. A través de esta definición, se incorporan los principios de equidad, sostenibilidad, participación y solidaridad, elementos indispensables tanto para la conservación del recurso, como para la salvaguarda de la dignidad humana.

<sup>55</sup> Ley del Seguro Social, publicada en la Gaceta Oficial Extraordinario N° 5.891 del 31 de Julio de 2008. Ley de Reforma parcial de la Ley del Estatuto sobre el régimen de jubilaciones y pensiones de los funcionarios o empleados de la administración Pública Nacional, de los estados y de los municipios, publicada en la Gaceta Oficial N°. 38.426 del 28 de abril de 2006.

<sup>56</sup> Decreto N° 7.402. Publicado en Gaceta Oficial N° 39.414 del 30 de abril de 2010.

<sup>57</sup> Idem.

<sup>58</sup> Decreto N° 5.370. Publicado en la Gaceta Oficial N° 38.694 del 30 de mayo de 2007.

<sup>59</sup> Decreto N° 5.316. Publicado en la Gaceta Oficial N° 38.673 del 30 de abril de 2007.

<sup>60</sup> Publicada en la Gaceta Oficial N° 38.668 del 20 de abril de 2007.

<sup>61</sup> Publicada en la Gaceta Oficial Extraordinario N° 5.859 de fecha 10 de diciembre de 2007.

<sup>62</sup> Publicada en la Gaceta Oficial N° 38.773 del 20 de septiembre de 2007.

<sup>63</sup> Publicada en la Gaceta Oficial Extraordinaria N° 5.768 del 13 de abril de 2005.

<sup>64</sup> Publicada en la Gaceta Oficial Extraordinaria N° 5.398 del 26 de octubre de 1999.

<sup>65</sup> Publicada en la Gaceta Oficial N° 38.763 del 6 de septiembre de 2007.

<sup>66</sup> Decreto N° 6.663 del 2 de abril de 2009, publicado en la Gaceta Oficial N° 39.156 del 13 de abril de 2009.

<sup>67</sup> En 2010, se atendieron por vía de la Defensoría de los Derechos de la Mujer a 10.574 usuarias, a las cuales se proporcionó asistencia legal gratuita, redacción de documentos jurídicos y asistencia psicológica.

<sup>68</sup> A nivel nacional se cuenta con dos casas de abrigo, destinadas al albergue de las mujeres, en los casos que su permanencia en el domicilio o residencia implique amenaza inminente a su integridad. En 2007 se atendieron cien mujeres amenazadas de vida y a sus menores dependientes.

<sup>69</sup> Elemento que ha permitido en sucesivos procesos electorales, tales como las elecciones parlamentarias de 2010, que 29 mujeres resultaran electas, significando que en las instituciones del poder público nacional sean las mujeres quienes se hayan empoderado de altos cargos para efectuar la toma de decisiones.

Dentro del Poder Público Nacional se evidencian en:

- *Rama Judicial*: compuesta por 32 magistrados, de los cuales 13 son mujeres y 19 hombres. Siendo una mujer la presidenta del máximo órgano de justicia (TSJ).
- *Rama Ciudadana*: de las tres instituciones que conforman el Consejo Moral Republicano, dos mujeres se ubican una en el Ministerio Público y otra en la Defensoría del Pueblo, respectivamente.
- *Rama Electoral*: constituido por 5 rectores donde: cuatro son mujeres y uno es hombre, siendo una de ellas, la presidenta del Consejo Nacional Electoral.
- *Rama Ejecutiva*: constituido por el presidente, vicepresidente y ministros y ministras, quienes en estos últimos cinco años han liderados diferentes gabinetes ministeriales.

<sup>70</sup> Son organizaciones comunitarias de mujeres, creadas bajo el auspicio del INAMUJER, cuyo papel fundamental es defender los derechos de las mujeres dentro del Poder Popular reflejado este último en los consejos comunales. Los Puntos de Encuentro de alguna manera son como réplicas del Inamujer en cuanto a que su objetivo primordial es luchar por el adelanto de las mujeres desde la base democratizando el conocimiento acerca de sus derechos.

- <sup>71</sup> En los últimos veinte años, la fuerza de trabajo de las mujeres ha crecido un 150% y de manera relevante en los últimos diez años, que en promedio representaban casi 150 mil mujeres por año. De las 1.991.086 mujeres (34,5% de las mujeres entre 15 y 64 años) que formaban parte de la población activa en el año 1989, pasó a 4.818.948 (49,7% de las mujeres entre 15 y 64 años) en 2008, estabilizándose alrededor de 50% desde el año 2005.
- <sup>72</sup> El resultado de este indicador evidencia la mayor participación de la mujer en la actividad económica y su importante contribución en el proceso productivo, distinto de actividades económicas consideradas tradicionales.
- <sup>73</sup> Surge con especial interés en los municipios de la geografía nacional con mayor índice de decesos por enfermedades endémicas, inmunoprevenibles así como, trastornos maternos asociados al embarazo, parto, puerperio y afecciones ginecológicas.
- <sup>74</sup> De conformidad con las obligaciones internacionales contraídas a través de la Convención Internacional sobre la Eliminación de todas las Formas de Discriminación contra la Mujer (Cedaw) y la Convención Interamericana para Prevenir, Sancionar y Erradicar la Violencia contra las Mujeres (Convención Belem Do Pará).
- <sup>75</sup> Este instrumento legal tiene como objeto fundamental garantizar a todos los niños, niñas y adolescentes que se encuentra en el territorio nacional, el ejercicio y el disfrute pleno y efectivo de sus derechos y garantías, a través de la protección integral que el Estado, la sociedad y la familia deben brindarles desde el momento de su concepción. Como principio de aplicación de la ley, está “El Interés Superior del Niño”, el cual es de obligatorio cumplimiento en la toma de decisiones concernientes a éstos, ello a los fines de garantizar su desarrollo integral.
- <sup>76</sup> Entre los instrumentos legales promulgados, destacan la Ley Orgánica de Registro Civil, que hace efectiva la garantía constitucional del Derecho de toda persona a la identificación y a estar inscrita en el Registro Civil de forma gratuita, garantizando la inclusión social de los niños y niñas; la Ley para la Protección de Niños, Niñas y Adolescentes en Salas de Uso de Internet, Videojuegos y Otros Multimedia, y Ley para la Prohibición de Videojuegos Bélicos y Juguetes Bélicos.
- <sup>77</sup> Es decir los que se encontraban en el antiguo Instituto Nacional del Menor.
- <sup>78</sup> Publicada en la Gaceta Oficial N° 38.344 del 27 de diciembre de 2005.
- <sup>79</sup> Publicada en la Gaceta Oficial N° 37.118 del 12 de enero de 2001.
- <sup>80</sup> Para 2009, el Ministerio del Poder Popular para los Pueblos Indígenas han identificado 2856 comunidades en todo el territorio venezolano y más de 800 mil indígenas de los diferentes pueblos, como producto del proceso de identificación y dignificación de los pueblos indígenas, que han elevado la cantidad de población, cifra que será validada en el próximo censo oficial del país a realizarse en octubre de 2011.
- <sup>81</sup> En el marco del Convenio Cuba-Venezuela.
- <sup>82</sup> Decreto N° 3.645. Publicado en la Gaceta oficial N° 38.182 del 9 de mayo de 2005.
- <sup>83</sup> En 2004, se fundamenta y crea la Alternativa Bolivariana para los Pueblos de Nuestra América-Tratado de Comercio para los Pueblos (ALBA-TCP), alianza que surge como contrapropuesta y proyecto geopolítico y económico, que otorga primacía a la dimensión social, en consonancia con el mundo pluripolar que se está gestando.